الفصل الأول

الإطـــار المنهجي

و

الدراسات السابقة

الفصل الاول
الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1-1 تمهيد:

تهتم معظم الدراسات الخاصة بالنظرية الإقتصادية بمتابعة العلاقات الإقتصادية ووضعها في صورة ترتيبية منتظمة بواسطة نظام هيكلي مبسط يحدد العلاقات، التي تشرح الجوانب المختلفة للظواهر الإقتصادية لتتمكن من الإختيار المنظم لأي نظرية مع واقع الحياة الإقتصادي، وتمثل الناتج المحلي الاجماليمن أهم الظواهر الإقتصادية تأثيراً على الإقتصاد القومى ومساهمتها في الإستقرار الإقتصادي من خلال تأثير مجموعة من العوامل الإقتصادية ممثلة في الاستهلاك الخاص والدخل المتاح والاستثمار والانفاق الحكومي وسعر الصرف والتضخم و عرض النقود.

يسعى الباحث لمعرفة المتغيرات المستقلة في النموذج ومعرفة اتجاه السببية ومطابقة ذلك مع منطوق النظرية، وتعتبر معادلات الإنحدار الخطي المتعدد من اهم النماذج التى تستخدم لتقدير معالم النماذج القياسية وذلك من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغري الإعتيادية التى تنتج عنها أفضل مقدر يتميز بعدم التحيز والكفاءةلتقدير قيم المعالم وا ٍظهار جودة توفيق النموذج .

وتأتي هذه الدراسة من خلال تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لقياس درجة تأثير المتغيرات المتعددة في معادلة الإنحدار لتقدير داله الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة من عام 1982 2011م .

2-1 مشكلة البحث:

نسبة إلى تدهور الناتج المحلي الاجمالي في السودان في السنوات الأخيرة والذي أثر كثيراً في تدهور مستويات المعيشة والفقر وتأثرت كثير من المتغيرات الإقتصادية بتلك الأسباب جاءت مشكلة البحث متملثه في إيجاد النموذج الأفضل الذي يشتمل على أهم العوامل التى تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي في السودان من خلال الاجابة على الاسئلة التالية.

1. ماهي أسباب تدهور الناتج المحلي الاجمالي في السودان ؟
2. ما هي محددات الناتج المحلي الاجمالي في السودان ؟
3. ما مدى تأثر حجم الناتج المحلي الاجمالي بالعوامل الاقتصادية في السودان؟
4. ماهو اثر التضخم وحجم السكان الاستهلاك الخاص والدخل المتاح والاستثمار ومعدل عرض النقود وسعر الصرف والانفاق الحكومي علي حجم الناتج المحلي الاجمالي؟

3-1 أهمية البحث:

وهي ينقسم الى اثنين علمية وعملية:

الأهمية العلمية:

تنبع أهمية البحث من أن الناتج المحلي الاجمالي تعبر بشكل مباشرة على الأوضاع الإقتصادية في الدولة، لذلك تسعى هذه الدراسة لمعرفة أهم الأسباب والعوامل التى تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.

وهذا البحث يقدم رؤية عامة عن مفهوم الناتج المحلي الاجمالي ودراسة قياسية ببناء نموذج للناتج المحلي الاجمالي في السودان، لوضع السياسات التي تحقق اهداف السياسة الإقتصادية المتمثلة في العاملة الكاملة والنمو الإقتصادي وا ٍستقرار الأسعار والتوازن في ميزان التجارة الخارجية.

الأهمية العملية:

وتتمثل في الجهات المستفيدة من نتائج البحث وهي وزارة المالية والاقتصاد الوطني والجهاز المركز ي للإحصاء والدارسين والباحثين.

1-4 أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الاهداف التالية:

(1) لتعر يف بطبيعة الناتج المحلي الاجمالي والحصول على المتغيرات الأكثر تأثيراً على الناتج المحلي الأجمالي.

(2) محاولة تقدير افضل نموذج تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السودان، واستخدام ذلك النموذج في التنبؤ، حتي يساعد في إتخاذ القرارات المناسبة.

(3) والخروج بالنتائج والتوصيات التي تساعد في إيجاد الحلول لمعالجة مشاكل الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

1-5 فروض البحث :

تقوم الدراسة بناء علي الفروض التالية:

1. المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي الاكثر تفسيراً لنموذج (*GDP*) من المتغيرات غير المضمنة في النموذج.
2. توجد علاقه ذات دلاله احصائيه طردية بين كل من، الانفاق الحكومي، سعر الصرف والاستثمار والدخل المتاح وعرض النقود والاستهلاك الخاص و الناتج المحلي الاجمالي.
3. توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي.

1-6 منهج البحث :

يعتمد هذه الدراسة في الاطار النظري على المنهج الوصفي وذلك بأستخدام المراجع والكتب التي تناولت موضوع الدراسة، أما في الاطار التطبيقي فيعتمد على منهج الاقتصاد القياسي وذلك بوصف وصياغة وتقدير وتقييم نموذج الدراسة، لإثبات ومناقشة فرضيات الدراسة، وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغري العادية .

الشكل الرياضي لنموذج :*GDP=F(CO, I, G, INF, RMS, POP , INF, EX, IN)*

حيث تمثل:

الناتج المحلي الاجمالي≡ ***GDP***

الاستهلاك≡ ***CO***

الاستثمار ≡ ***I***

الانفاق الحكومي ≡ ***G***

التضخم ≡ ***INF***

عرض النقود≡ ***RMS***

حجم السكان≡ ***POP***

سعر الصرف≡ ***EX***

الدخل المتاحٍ≡ ***IN***

1-7 حدود البحث :

يتناول هذه الدراسة البيانات المتوفرة عن الناتج المحلي الاجمالي ومحدداته في السودان للفترة (1982-2011م)، يمثل هذه الفترة حدوث تطورات وتغيرات هيكلية في الإقتصاد السوداني وتطبيق سياسات عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي.

1-8 هيكل البحث:

يحتوي البحث على خمسة فصول رئيسية تم تقسيمها على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

ويتناول التمهيد،المشكلة والأهمية والهدف من البحث، والمنهجية المتبعة، بالإضافة إلى الفرضيات التي يقوم عليها البحث، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

الفصل الثاني:الإطار النظري الناتج المحلي الإجمالي ويشتمل على المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث: تطورات الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

يتطرق هذا الفصل الى اهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

الفصل الرابع: الإطار التحليلي للبحث.

يتناول هذا الفصل تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتقدير نموذج الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام برنامج التحليل القياسي(*Eviews*).

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

ويشتمل هذا الفصل على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات، والتوصيات التي اتضحت من خلال الدراسة، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع التي إستندت عليها هذه الدراسة.

1-9 الدراسات السابقة:

1-9-1 دراسة أماني عوض عبدالله،2011م (1) :

مشكلة الدراسه: ان كثيرا من المشاكل الاقتصاديه تنشأ في الأساس من الظاهره النقديه، كذلك فان وجود اختلالات في جحم السيوله ينتج عنها تاثير قي الكتله النقديه، وبالتالي المستوى العام للاسعار، والناتج المحلي الاجمالي .

ان ادارة السيوله وضبط وتحديد السيوله الواجبه في الاقتصاد امر يتسم بالتعقيد والصعوبه وذلك لأن السيوله تتأثر بمجموعه عوامل منها ماهو خارجي ومنها ماهو داخلي مثل عدم التنسيق بين السياسات المالية والنقديه. وقد ادى هذا الى الاهتمام بقضية السيوله، الاسئله من قبل المهتمين بامر السياسه النقديه مثل:

ماهو مفهوم السيوله ؟ ماهو تاثير السيوله على النشاط الاقتصادي ؟ ماهي محددات السيوله واثرها على الناتج المحلي الاجمالي؟ كيف تؤثر كل من القاعده النقديه والمضاعف النقدي على التغيير في عرض النقود ؟ ماهي الوسائل المناسبه لادارة السيوله من قبل الجهات المختصه وتنمية تلك الوسائل؟ لذلك تحاول الاجابه على هذه الاسئله التي تمثل مشكلة الدراسه .

تفترض الدراسه : ان هنالك علاقه ايجابيه بين الناتج المحلي الاجمالي والسيوله، وجود علاقه عكسيه بينالناتج المحلي الاجمالي والمستوى العام للاسعار، فكلما قلت الاسعار كلما ز اد الناتج المحلي الاجمالي، كما توجود علاقه قويه ما بين القاعده النقديه والمضاعف النقدي مع التغيرات في عرض النقود، توجودا يضاً ان هنالك علاقه ايجابيه بين كل من صافي الاصول الاجنبيه، وصافي الائتمان المحلي مع السيوله.

وتهدف الدراسه الى معرفة أثر محددات السيوله على الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفتره من عام ***1970 2002***م .

استخدمة الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات، كما استخدم المنهج القياسي لتقدير النموذج، وذلك بأستخدام بيانات السلاسل الزمنيه التي غطت ***32***عام للحصول على نتائج أكثر دقه وذلك حتى تتمكن الدراسه من الاجابه على الاسئلة المتعلقه بها والوصول للنتائج ومقارنتها على ضوء ما جاءت به الفرضيات والنظريه الاقتصاديه.

إستخدمة الدراسه معادلة عرض النقود لمعرفة أثر القاعده النقديه على عرض النقود، ومعادلة إرفنج فيشر لمعرفة اثر كل من السيوله والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي .

النتائج والتوصيات : أدت السيوله الىزيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسه، وهذا مايؤكد صحة الفرضيه الاولى، والتي تنص على ان العلاقه بين الناتج المحلي الاجمالي علاقه طرديه.

---

(1) دراسة امانى عوض عبد الله 2011م ، محددات السيولة واثرها على الناتج المحلى الاجمالى فى السودان ، فى الفترة 1970 – 2002م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم .

كما ادت الى معدلات التضخم المنخفضه في معظم سنوات الدراسه الى ذيادة الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما يؤكد صحة الفرضيه الثانيه والقائله بان العلاقه بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم علاقه عكسيه .

ان التغيرات في القاعده النقديه تؤدي الى تغير في السيوله وهذا ما يعكس صحة الفرضيه الثالثه ويعكس ايضاً دور بنك السودان المركزي في تحديد السيوله، اي ان عرض النقود متغير خارجي يتم تحديده من خارج النموذج من قبل السلطات النقديه الى حد كبير.

اكدت الدراسه بان الراي القائل بان زيادة الائتمان المحلي تؤدي الى زيادة السيوله، كما لم تؤكد الفرضيه القائلهبان زيادة الاصول الاجنبيه تؤدي للى زيادة السيوله، ويرجع ذلك الى عدد من الاسباب نذكر منها : عدم استقرار اسعار الصرف، عدم التوازن الذي صاحب الميزان التجاري خلال فترة الدراسه، عبء خدمة الديون الخارجيه وتمويل الواردات وغيرها .

ان الزياده التي تحدث في عرض النقود ترجع بصوره رئيسيه الى زيادة صافي الائتمان المحليوذلك بسبب التمويل بالعجز لتغطية المنصرفات الحكوميه خلال فترة الدراسه .

بما ان العجز المالي لعمليات القطاع العام يتم تمويله بصفه اساسيه عن طريق اللجوء الى الاصدار الجديد فانه يمكن القول بان الزياده في هذا العجز، يتم تمويله بالاصدار الجديد قد ادى الى زيادة معادلة القاعده النقديه ومنها الى السيوله، فان هذا يتعارض مع سياسة البنك المركزي السوداني.

2-9-1 دراسة الهادي محمد احمد آدم (2009م) (1):

قامت الدراسة على دعوى وجود عدم ثبات التباين في كل دوال النموذج، ودعوى وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة في اي دالة من دوال النموذج، والمنهج المتبع في هذه الدراسة هومنهج البحث القياسي والذي يحتوي على تعيين وتقدير وتقييم معلمات النموذج المقدره وإختبار مشكلة اختلاف التباين وعلاجها.

وقد توصل الباحث الى النتائج اهمها:

تحقق فرضية ان النموذج يعاني من مشكلة اختلاف تباين في كل دواله السلوكية وأن طريقة المربعات الصغرى مكنت الباحث من تقدير النموذج واجراء اختبار الكشف على إختلاف التباين .

ومن أهم توصيات الباحث اجراء دراسة قياسية على نموذج الناتج المحلي الاجمالي تشمل كافة مشاكل القياس والعلاقة بينهما وطرق معالجتها وضرورة مراعات الدقة في البيانات الإحصائية المستخدمة في الدراسات الإقتصادية القياسية.

اوجه الشبه والأختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

---

(1) دراسة الهادي محمد احمد آدم ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشور، مقدم من الهادي محمد احمد آدم، اختلاف التباين دراسة تطبيقية على نموذج الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة من(1975-2006م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2009م.

من خلال إستعراض الدراسات السابقة بالبحث محل الدراسة تبين أن الدراسة الحالية :

تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في تطريقة التقدير وهي تطبيق نماذج المعادلات الآنية.

وتختلف مع الدراسات السابقة في تناول الموضوع وهي تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دالة الناتج المحلي الإجمالي .

وتختلف ايضاً مع دراسة الهادي محمد احمد آدم (اختلاف التباين دراسة تطبيقية على نموذج الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من(1975-2006م) في الفترة الزمنية وطرق التقدير، وتختلف فى المنهجيه القياسيه التى إتبعت في تحليل الظاهره وعدد ونوعيه المتغيرات المضمنه في النموذج القياسى للبحث .

فعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان الا أنها لم تكن بصيغة المعادلات الآنية.

3-9-1 أمال عبد الفتاح عبدالفراج ، (2009م) (1) :

مشكلة البحث : تنصب مشكلة الدراسه في إبراز العلاقه بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتنميه الاجتماعيه وقياسها كمؤشر لعدالة التوزيع للزياده في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بين شرائح المجتمع السوداني المختله .

فروض البحث هنالك علاقه بين الزياده في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنميه الاجتماعيه، و لا توجد علاقه بين الزياده في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاجتماعيه

النتائج والتوصيات خلصت الدراسه الى هناك اثر واضح لنمو الناتج المحلي الاجمالي على التنميه الاجتماعيه وذلك من خلال الزياده الكميه في قطاعات التنميه الاجتماعيه .

وهذا ما تعكسه النتائج .

في اطار الفرضيه الاولى ان هنالك علاقه بين الزياده في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنميه الاجتماعيه وتوصلت الدراسه الى ان الزياده في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسه بلغت في المتوسط 8% مما ادى الى توسع كمي في قطاعات التنميه الاجتماعيه ،الصحيه، التعليم، وخدمات المياه .

الا ان النمو في معدلات الناتج المحلي الاجمالي صاحبته تطورات سالبه في مؤشرات الاقتصاد الكلي من ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار اسعار الصرف وعجز ميزان المدفوعات خاصه خلال الفتره الاولى من سنوات الدراسه، ادت الدازالة إيجابيات نمو الناتج المحلي .

إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني كان لها اثر سلبي على معدلات نمو الناتج المحلي وبالتالي على التنميه الاجتماعيه .

---

(1) أمال عبد الفتاح عبدالفراج، (2009م) ، العلاقه بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتنميه الاجتماعيه ،1992 – 2002م ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم .

لم يتمكن الاقتصاد السوداني على الرغم من الزياده في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من امتصاص الزياده في معدلات البطاله والحد منها .

اما فيما يتعلق بالتوسع الكمي في قطاعات التنميه الاجتماعيه، هنالك زياده في مؤسسات القطاع الصحي وفقا لما هو مخطط له ، اذا بلغ متوسط الزياده خلال الفتره 1992 – 2002م في المستشفيات 30% والمراكز الصحيه 61% والشفخانات 8% وبنوك الدم 37% ووحدات الاشعه 48% اي اعلى من متوسط الزياده في معدل السكان الذي بلغ 6% .

التوصيات اولاً مراجعة السياسات الاقتصاديه الكليه فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة الناتج المحلي الاجمالي مع الاخذ في الاعتبار الاثار السالبه للتغير في مؤشرات التنميه الاقتصاديه ومعالجة الخلل بالموازنه العامه للدوله الذي يتمثل في نمو المصروفات بمعدل اعلى من الايرادات حتي تتم السيطره على اثر عجز الموازنه العامه للدوله على نمو الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً التركيز على عمومية ووحدة الموازنه العامه كاساس ثابت وعادل للتنميه الاجتماعيه ، وتحجيم الانفاق الحكومي حتي يمثل نسبه متناقصه من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وتوجيه الانفاق الحكومي نحو قضايا التنميه الاجتماعيه وذلك بزيادة نسبة الانفاق الحكومي على الصحه، التعليم، وخدمات المياه .

واخيراً التركيز على التنميه المتوازنه وذلك بالتوزيع العادل للزياده أوالنمو في قطاعات الصحه، التعليم وخدمات المياه بين الولايات حسب حجم السكان، لكل ولايه ذلك عن طريق التخطيط السليم المبني على إحصاءات وارقام واقعيه مع تحديد اولويات التنميه الاجتماعيه.

1-9-4 مراد جابر الآغا (2005م) (1) :

تتركز مشكلة الدراسه في الكشف عن مدى تأثير الضرائب على نمو الناتج المحلي الاجمالي في السودان، وهل نظام الضرائب في السودان (خلال الفتره 1982/1981- 2003م) صمم اساساً لتنظيم الاقتصاد ونموه .

وكانت فرضيات البحث تنص على ان نظام الضرائب ضمن سنوات الدراسه لم يفلح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان وله اثر سالب على الناتج المحلي الاجمالي في السودان، كما ان نظام الضرائب ضمن سنوات الدراسه موجهه نحو جباية الضرائب اكثر من عنايته في نمو الاقتصاد المحلي .

إستخدمة الدراسه المنهج الوصفي والتحليل الكمي القياسي، خصص الجانب الوصفي لمناقشة ادبيات الموضوع واستعراض الجداول ومقارنتها، اما في الجانب التحليلي فتعتمد الدراسه على استخدام الاسلوب الاحصائي والقياسي مستخدماً السلاسل الزمنيه.

اهم نتائج الدراسة تنص على ان في الدول النامية تستخدم الضرائب لتحقيق النمو الاقتصادي كما تستخدم الضرائب لتنظيم حركة الاقتصاد .

---

(1) دراسة مراد جابر الآغا ، (2005م) ، أثر الضرائب علي الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقيه علي السودان في الفترة ***(81/82– 2003م)***، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

للضرائب مكانه خاصه في تحقيق الاوضاع الاقتصادية والسياسة الضريبة تقوم بدور هام في حركة الاقتصاد سلباًا ,يجاباً .

تستخدم الضرائب في السودان من أجل تحقيق معدلات نمو موجبه ومستدامه في الناتج المحلي الاجمالي والعمل على تحقيق التوازن والسيطرة على معدلات التضخم .

للضرائب أثر مباشر على الاستثمار والاستهلاك والادخار ونفقات الحكومةبعباره أخر ى، لسياسة الضرائب أثر فعال في تحديد الناتج المحلي الاجمالي سلباًا ,يجاباً باعتبارها متغير خارجي كما هو معلوم تستخدم كأداة فعاله في تنظيم الاقتصاد .

وكانت هم التوصيات تنص على: إذا كان الهدف تسريع الناتج المحلي الاجمالي فمن المناسب إعادة النظر في سياسة الضرائب لتادية هذا الغرض، ضرورة انسجام السياسه الضريبيه مع هدف الحكومه في تحقيق زيادة الناتج المحلي الاجمالي، كي يستطيع النظام الضريبي القيام بواجباته لابد ان يتناسب مع الواقع الاقتصادي ومنسجما معه اي انه يتصف بالمرونه بحيث يتطور ويتغير حسب الاوضاع المحيطه ، من الضروري ان تسعى الدول اولا الى تحسين الاداره الضريبيه ورفع كفاءتها والتثبت في صحة تنفيذها للنظام الضريبي القائم ممثل في ان تتجه الى تقييم وتغيير تشريعاتها الضريبيه، قبل فرض الضرائب من الضروري معرفة جميع المتغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي وعوامله المؤثره نتيجة لفرض الضرائب.

علاقة الدراسات السابقة بالبحث محل الدراسة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين انها قامت بمناقشة مشكلات ذات علاقة جزئية بموضوع الدراسة، وهي تمثل أساس جيد للاستفادة من التوصيات والنتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

تتفق الدراسه مع الدراسات السابقه فى تناول الظاهره محل الدراسه وهى الناتج المحلي الاجمالي فى السودان .

وتختلف فى المنهجيه القياسيه التى اتبعت فى تحليل الظاهره وعدد ونوعيه المتغيرات المضمنه فى النموذج القياسى للبحث.

وتختلف ابضاً مع الدراسات السابقة في تناول الموضوع وهي العوامل الاقتصادية المؤثرة على الناتج الإقتصادية في السودان.

الفصل الثانـي
محددات الناتج المحلي الإجمالي في السودان

تمهيد:

يتناول هذا الفصل موضوعين أساسيين اول ، بالناتج المحلي الاجمالي وثانياً المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي مثل (الاستهلاك، الإستثمار، اللإنفاق الحكومي، التضخم، وعرض النقود).

1-2 الناتج المحلي الاجمالي:

تعرف الناتج المحلى الاجمالى: بأنه مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية(عادة ما يكون سنة).

وتشتمل السلع النهائية والخدمات النهائية للاستخدام فقط، ويستبعد منها الآتي:

1. السلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات انتاج ولا تحسب السلع الوسيطة حتى لا يكون هناك ازدواج في حساب الناتج.
2. السلع التي انتجت خلال فترات سابقة.
3. شراء المنازل القديمة لانها عمليات تبادل وليس عمليات إنتاج .
4. العمليات المالية البحتة مثل مشتريات ومبيعات الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية ولأنها عمليات تبادل أصول وليس عمليات إنتاج.
5. الهدايا ومدفوعات التحويلات الحكومية.

الناتج المحلي مقياس نقدي ويعطي وصف دقيق وموجز لكل أنشطة الدولة الاقتصادية دون إستبعاداتكبير ة لبعض جوانب النشاط الاقتصادي او الدخول في تفاصيل قد تعقد مفهوم الناتج المحلي الاجمالي . [1]

1-1-2 الفرق بين الناتج المحلي ***GDP*** وإجمالي الناتج القومي الاجمالي ***GNP***:

الناتج المحلي الاجمالي: هو القيمة السوقية او النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما يتم إنتاجه محلياً).

أما إجمالي الناتج القومي*GNP*: فهو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانو ا مقيمين داخل الدولة أوخارجها.

2-1-2 مؤشرات الأداء الاقتصادي المرتبط بمفهوم الناتج:

1/ الناتج القومي الصافي: هو الناتج القومي الاجمالي ناقصا اهلاك الاصول .

2/ الدخل القومي: الناتج القومي الصافي ناقصا الضرائب غير المباشرة على الاعمال وتحولات الاعمال او هو مجموع دخول عوامل الانتاج – وهو بعبارة أخرى قيمة الانتاج بسعر التكلفة.

3/ الدخل الشخصي: هو الدخل القومي ناقصا ارباح الشركات غير الموزعة واشتراكات التأمين زائد صافي الفائدة المدفوعة وارباح الاسهم والمدفوعات التحويلية.

4/الدخل الممكن التصرف فيه : الدخل الشخصي ناقصا الضرائب على الدخول الشخصية. ترتبط هذه المؤشرات ببعضها البعض فاذا تغير واحد منها تغير باقي المؤشرات (1) .

(1) صالح خصاونة وآخرون(2008)، مبادئ الاقتصاد ، جامعة القدس المفتوحة ، طبعة2 ، ص 29 .

2-1-3 بعض طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي: (***GDP***) :

1/ طريقة الانفاق:

هي طريقة جمع السلع والخدمات النهائية وتقديمها باسعار السوق، تتكون من المشتريات على السلع الاستهلاكية الخاصة والسلع الاستثمار والمشتريات الحكومية وصافي الصادرات.

2/ طريقة تكاليف انتاج وعرض السلع والخدمات:

تجمع بنود النفقات المتعلقة بانتاج السلع النهائية وتقسم الى نفقات مباشرة الأجوار وهو أكبر بنود تكاليف الانتاج – الايجارات والاصول الانتاجية والأرض والمباني – وارباح الاسهم – الفوائد لرأس المال ، ونفقات غير مباشرة مثل الضرائب على الأعمال ويقع عبؤها على المستهلك وتؤدي الى رفع سعر الناتج والاهلاك.

2-1-4 المشاكل التي تواجه الناتج المحلي الاجمالي كوسيلة للقياس:

التغيرات في الأسعار:

يزيد الناتج المحلي الاجمالي بزيادة السلع والخدمات وارتفاع الاسعار فعندها تزيد الاسعار او تنخفض، فان المقارنة بين الناتج المحلي لعدة سنوات تكون مضللة لعدم استبعاد أثر التغيرات في الاسعار، يستخدم الرقم للقياس لاستبعاد اثر التغير في الاسعار وللحصول على الناتج الحقيقي.

$$\text{الناتج الحقيقي} = \frac{\text{الناتج النقدي}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} \times 100$$

الناتج النقدي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية مقدمة بالاسعار الجارية والناتج الحقيقي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية باسعار ثابتة هي أسعار نسبة الأساس على أن تكن نسبة الاساس قريبة أو حديثة وغير استثنائية.

1/ استبعاد بعض البنود في الناتج:

مفهوم الناتج المحلي الاجمالي يشمل بعض الأعمال الاقتصادية التي لا تتداول في السوق ولحل هذه المشكلة يقوم بعض الاقتصاديين بتخفيض هذه الأعمال وتقوم بأسعار السوق مما يؤدي الى حساب غير دقيق للناتج.

2/ استبعاد الانشطة الخفية والأثار الإقتصادية الضارة:

الانشطة الخفية: هي انشطة غير قانونية ويقصد با خفائها التهرب من الضرائب وهي تنتج سلع وخدمات ذات قيمة وفائدة للمتعاملين فيها كما أن انتاج واستهلاك السلع التي تضر بالانسان والبيئة وتقلل من مقدرة الموارد الإنتاجية في المستقبل (الناتج القومي السلبي)

---

(1) جميس جوارتنيي وريجارد واسترون(2002م)، ترجمة عبدالفتاح وعبدالمنعم محمد ،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض، ص 186

وبإستبعاد هذه الانشطة يكون تقدير الناتج المحلي الاجمالي اصغر مما هو عليه وأحيانا نجد أن الانشطة السلبية تؤدي الى زيادة الانتاج مستقبلاً مثلا فالتدخين يزيد من الامراض الصحية مما يؤدي الى زيادة الناتج في قطاع الخدمات الصحية.

3/ استبعاد وقت الفراغ – والتكاليف البشرية:

يأخذ مفهوم الناتج المحلي الاجمالي وقت الفراغ ضمن عناصره مثل انخفاض ساعات العمل والجهد الجسدي والذهني والمبزول في الانتاج وهي عناصر تختلف من دولة لأخرى.

وتعكس بعض من التكاليف الحقيقية للانتاج وهو يضعف الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للمقارنة بين الدول أو من فترة زمنية لأخرى.

4/ اختلاف السلع مع الزمن:

تختلف السلع من وقت لآخر إذ أن مجموعة السلع في فترات سابقة غير مجموعة السلع الحالية، الأمر الذي يفقد الناتج المحلي الاجمالي أهميته كمقياس للناتج بين الفترتين.

5/ الناتج المحلي الاجمالي وقياس الرفاهية:

لا يعتبر مقياس للرفاهية لأنه يركز على انتاج السلع والخدمات دون النظر الى اهميتها أو مدى نفعها أو ضررها ، كما أن الرفاهية تقاس بعوامل كثيرة غير السلع والخدمات.

تعتمد الدول النامية على نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي كمقياس للرفاهية مع الأخذ في الاعتبار وقت الفراغ والتأثير على البيئة. [1]

2-2 بعض المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي ***GDP*** :

يتضح أن توازن الاقتصادي يعتمد على تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وبتحقق هذا التعادل عندما يتساوى مجموع الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وصافي التعامل الخارجي مع قيمة الناتج القومي، أما إذا لم يتحقق هذا التعادل فتحدث التغيرات في حجم الانتاج المحلي في مستوى العام للاسعار، وهذا السبب فحتى نتمكن من تفسير الاسباب التي تحدد توازن النظام الاقتصادي عند مستوى معين الناتج المحلي فمن الضروري دراسة المكونات المختلفة للناتج المحلي الاجمالي ومعرفة العوامل التي تحدد مستوى كل مكون من هذه المكونات.

---

(1) مايكل ابد جمان (***1988***م)، مرجع سابق، تعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، الرياض، دار المريخ ، ص 67

2-2-1 الاستهلاك : مفهوم الاستهلاك :

هو ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه، الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الجارية التي تستخدم خلال فترة قصيرة من الزمن وقد يكون أكبر من الدخل الممكن التصرف فيه وفي هذه الحالة تكون أمام ادخار سالب.

وينقسم الاستهلاك الي: [1]

- استهلاك تابع يتأثر بالدخل.
- استهلاك مستقل لا يتأثر بالدخل وهو الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر أو أقل من الاستهلاك الجاري.

2-2-1-1 دالة الاستهلاك:

وبأفتراض عدم وجود ضرائب واعانات فان دالة الاستهلاك تكون على الدخل الآتي: $C= F (y)$

وبافتراض ان دالة الاستهلاك خطية لأن التجربة التطبيقية اثبتت ان الدالة الخطية أو نحوه وتأخذ الصيغة الرياضية الآتي: [2] $C=\alpha+by_t$

قبل كينز كان سعر الفائدة محدداً مهماً للاستهلاك ولكن بشكل غير مباشرة إذ يؤثر سعر الفائدة على الادخار.

أما كينز فافترض ان الدخل هو المحدد الاساسي والرئيسي للاستهلاك وان العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية فاذا زاد الدخل يزيد الاستهلاك ولكن بمعدل أقل من معدل الزيادة الدخل .

شكل رقم (1)
دالة الاستهلاك في الأجل القصير

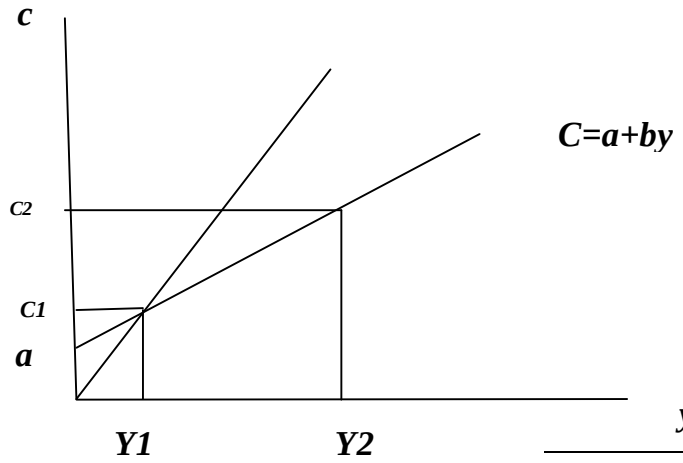

(1) جيمس بوتيني وريجارد ، مرجع سابق ، ص 237 .
(2) ما يكل ابدجمان ، مرجع سابق ، ص 78 .

المصدر: مايكل ابدجمان(1988م)،ص68

من الشكل نلاحظ الآتي:

1. عندما يكون الدخل صفر يوجد استهلاك مقداره **a** ويغطى من المدخرات السابقة او الاقتراض.
2. عند ما يزيد الدخل من **y1** الى **y2** فان الاستهلاك يزيد من **c1** الى **c2** كما أن أي انخفاض في الدخل عن المستوى السابق يؤدي الى خفض الاستهلاك ولكن بمعدل أقل إذ أن جزء من انخفاض الدخل يوجه للدخار .

2-2-1-2 الميل الحدي الاستهلاكي:

يستخدم لوصف العلاقة بين الدخل، والإستهلاك وله مفهومان الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.

الميل المتوسط للاستهلاك: هو النسبة بين الاستهلاك الجاري والدخل الممكن التصرف فيه $\frac{c}{yt}$ وقد إفترض كينز ان الميل المتوسط يقل عندما يزيد الدخل لأن الاستهلاك يزيد عندما يزيد الدخل ولكن بمعدل اقل من معدل زيادة الدخل.

الميل الحدي للاستهلاك : هو معدل التغير في الاستهلاك بالنسبة للتغير في الدخل وهو ميل دالة الاستهلاك.

$$mpc = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

الاستهلاك الصافي / الدخل الممكن التصرف فيه الصافي لا يساوي الميل المتوسط الا اذا كانت دالة الاستهلاك ماره بنقطة الاصل افترض كينز ان الميل الحدي أكبر من صفر وأقل من واحد الصحيح $o< b<1$ وقد اثبتت الدراسات الحديثة أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك وأن قيمته ثابتة (بصورة تقديرية) [1]

2-2-1-3 دالة الاستهلاك في الأجل القصير ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل :

لقد أثبتت بعض الدراسات ان افتراضات كينز فيما يتعلق بانحدار الدالة ***b*** والاستهلاك ***a*** وفشل النظرية في التنبؤ بالاستهلاك الحقيقي بعد الحرب العالمية الثانية وبناءاً على ذلك تم تعديل النظرية الى :

1. نظرية المدى القصير تستند الى بيانات ميزانية الاسرة وبيانات كلية في الأجل القصير **c= b* y d**

(1) جميس دوارتيني ووريجارد ، مرجع سابق ، ص 24 .

2. نظرية المدى الطويل **C= b* yd**

الشكل (2)
دالة الإستهلاك في الأجل الطويل

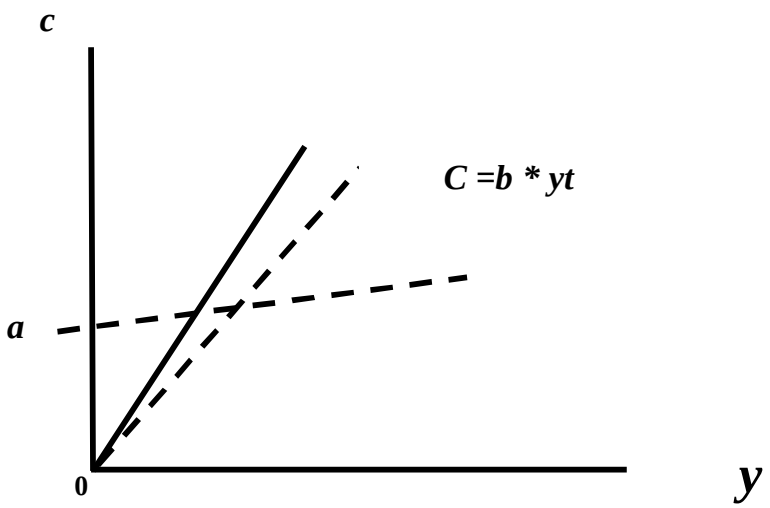

المصدر: جميس دوارتيني ووريجارد (2008م)، ص 26

2-2-1-4 خصائص دالة الاستهلاك في الأجل القصير:

1. الاستهلاك كنسبة من الدخل (الميل المتوسط) ينخفض كلما زاد الدخل .
2. هي دالة مسطحة نسبياً .
3. تمتاز بوجود استهلاك موجب قبل تقاطع دالة الاستهلاك وخط الدخل ويمثل في النقطة (**a**) في الشكل اعلاه ويسمى بالادخار السالب.
4. في المدى القصير يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط.

2-2-1-5 خصائص داخل الاستهلاك في الأجل الطويل:

1. تمر بنقطة الاصل ذات انحدار شديد .
2. الميل الحدي للاستهلاك ثابت.
3. يوجد استقرار للاستهلاك في المدى الطويل اي لا يتناقص الاستهلاك كنسبة من الدخل بمرور الوقت اي الميل المتوسط للاستهلاك ثابت ويجب ان يتساوي مع الميل الحدى للاستهلاك فاذا لم يكن متساويين فان الميل المتوسط يرتفع او ينخفض حتى يتحقق التساوي مع الميل الحدي للاستهلاك.

2-2-1-6 نظريات تفسير الاستهلاك :

1. فرضية الدخل المطلق.
2. فرضية الدخل النسبي.

3. فرضية الدخل الدائم " لفريد مان "
4. فرضية دورة الحياة.

العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك: الأذواق، العوامل الاجتماعية، الثروة، سعر الفائدة . التدفقات والتنبؤات. مستوى الأسعار، الضرائب، الاعلانات. [1]

2-2-2 الاستثمار: له عدة معاني:

1. توظيف النقود لأي أجل قصير أو متوسط أو طويل.
2. شراء سلع رأسمالية أو شراء أسهم أومنح، المدخرات لمؤسسات تقوم بتوظيفها وهو مفهوم عكس الادخار.
3. توظيف النقود في أوراق مالية سهلة التحويل الى نقود حقيقية.
4. شراء أصول يتوقع منها عائد على مدى فترات زمنية طويلة مثل المشروعات الجديدة او اضافة اصول انتاجية جديدة لمشروعات قائمة أو احلال الاصول القديمة باصول جديدة.
5. توظيف الاموال في اصول خالية من المخاطر أو بمخاطر محسوبة وهذا المفهوم لا يقبل أي خسارة أو مخاطرة.

2-2-2-1 مفهوم الاستثمار:

يقصد بها ايجاد اصول رأسمالية جديدة مثل انشاء المصانع والمزارع وانتاج الآلات والمعدات الرأسمالية التي تساعد على ايجاد مزيد من السلع والخدمات الاستهلاكية [2] كما تشمل التغيير في المخزون .

دالة الاستثمار:

هي العلاقة بين الاستثمار كمتغير تابع ومحددات الاستثمار، وعادة يقصد بدالة الاستثمار العلاقة بين الاستثمار كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل وتستخدم لقياس أثر التغييرات المستقلة على الاستثمار .

أنواع الاستثمار:

ينقسم الاستثمار في حسابات الدخل القومي الى المباني غير السكنية وأدوات الانتاج المعمرة والمباني السكنية والتغير في المخزون ولكن يختصر غالباً في المباني غير السكنية وأدوات الانتاج المعمرة.

---

(1) سيد الهواري (1982) ، الاستثمار الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الجزء السادس ، طبعة (1) الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، ، ص 15

(2) خالد عبدالرحمن المشعل(2001م) ، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي جامعة الامام محمد ، الرياض ، ص 23

2-2-2-2 يمكن تقسيم الاستثمار الى الآتي:

1. حسب النوع .
2. حسب الغرض من الاستثمار.
3. حسب القطاعات .
4. حسب القائمين به .
5. حسب علاقته بمستوى الدخل.

1/ الاستثمار حسب النوع:

- استثمار الحقيقي أو العيني.
- الاستثمار المالي.

2/ الاستثمار حسب الغرض:

- الاحلالي : وهو ما يطلب من أجل استبدال رأس المال المستهلك أثناء العملية الانتاجية.
- الاستثمار الصافي: وهو الاضافة الجديدة الى الاصول الانتاجية الموجودة .

3/ أنواع الاستثمار حسب القطاعات:

- الاستثمار الخاص.
- الاستثمار الحقيقي.

4/ انواع الاستثمار حسب القائمين به:

- استثمار محلي تقوم به أموال وطنية عامة وخاصة.
- استثمار أجنبي تقوم به رؤوس أموال أجنبية ويكن مباشرة بملكية أصول مشروعات داخل الدولة أو غير مباشرة في شكل قروض.

5/ أنواع الاستثمار حسب علاقته بمستوى الدخل:

- استثمار تلقائي : هو الذي يتأثر بمتغيرات أخرى غير الدخل .
- الاستثمار التابع: هو الذي يتأثر بالدخل.

3-2-2-2 أهمية الاستثمار :

من محددات النمو في الأجل الطويل لأنه عبارة عن الآلات ومعدات وانشاءات وتغير في المخزون لا تستهلك في العملية الانتاجية خلال سنة واحدة وا ٍنما يمتد الي عدة سنوات في المستقبل وهو العمر الانتاجي المفترض لهذه الآلات.

كما يؤثر على الطلب الكلي باعتبار أنه متغير غير مستقر ويتأثر بالتوقعات المستقبلية.

4-2-2-2 العلاقة بين الاستثمار والدخل:

يؤثر الاستثمار على الناتج والدخل من خلال المضاعف والمعجل في النظرية الكنزية نجد ان الاستثمار أحد محددات الدخل فأي زيادة أو نقصان في الاستثمار تؤدي الى زيادة ونقصان في الدخل ولكن بكميات أكبر من الزيادة الأولية في الاستثمار عن طريق مضاعف الاستثمار.

مضاعف الاستثمار = $\frac{\text{التغير في الدخل } \Delta y}{\text{التغير في الاستثمار } \Delta 1}$

2-2-2-5 العوامل المحددة للانفاق الاستثماري:

الاستثمار من أكثر المتغيرات تقلباً لأنه يتأثر بمجموعة من المتغيرات التي يصعب قياسها وايجاد علاقة بينها وبين الاستثمار مثل التوقعات المستقبلية التي تعتمد على الارباح والظروف السياسية ومقدرة المنظمين على التنبؤ بالمستقبل.

يتأثر الاستثمار بالكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة وعوامل أخرى.

2-2-2-6 الاستثمار والمستوى التوازن للدخل:

يتجاوز الطلب الكلي العرض الكلي نتيجة لزيادة الاستثمار ويؤدي ذلك الي نقص المخزون ويؤدي نقص المخزون الي زيادة الانتاج فيحدث مستوى جديد للتوازن ذلك بافتراض ان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل.

2-2-3 الانفاق الحكومي: مفهوم الانفاق الحكومي:

2-2-3-1 الانفاق الحكومي في الفكر التقليدي :

هي الاموال التي ينفقها احد اشخاص القانون العام الدولة ، أو أحد مؤسساتها ووحداتها الادارية بهدف اشباع حاجة عامة تنفق من قبل أشخاص القانون العام دون الحصول على عائد منها مقابل الخدمات المقدمة ولا تسعى الدولة الى تحقيق ارباح منها ويكون الهدف منها الحفاظ على كيان الدولة وزيادة ثروة الامة واصلاح الاقتصاد واعادة توزيع الدخل بين المواطنين وتقديم الخدمات الضرورية للمجتمع .

ومن هذا التعريف يمتاز الانفاق أو النفقة الحكومية بالآتي: [1]

1. يستند هذا التعريف على المعيار القانوني في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة بغض النظر عن الهدف منها.
2. الهدف منها اشباع الحاجات العامة مثل الأمن والدفاع والصحة والتعليم.
3. لا يستطيع السوق توفيرها أو لا يرغب في ذلك وتمول من الموارد العامة.
4. ينتفع بها الافراد بمقدار واحد يستثنى منها أحد ولا يدفع المواطن ثمنها ولا يتنافس الافراد في الطلب عليها.

(1) عثمان ابراهيم السيد (2006م)، الاقصاد السوداني، بلا ناشر، ص 65

مفهوم الانفاق الحكومي في الفكر والحديث:

يعتمد على معيار الوظيفة في التفرقة بين النفقة الخاصة والنفقة العامة فاذا مارس احد اشخاص القانون العام اي نشاط من أنشطة القطاع الخاص أو مماثل له يعتبر هذا الانفاق خاص وا ٍذا مارس أحد أشخاص القانون الخاص أي نشاط ذو صيغة عامة او من انشطة القطاع العام يعتبر إنفاقاً عاماً . من عيوب هذا التعريف أنه يستبعد بعض الانشطة الخاصة التي تقوم بها الدولة، مما يجعل قياس دور الدولة في الحياة الاقتصادية صعبا بالرغم من ان ايرادات هذه الانشطة تعتبر من بنود الايرادات في ميزانية الدولة كما تدخل بعض الانشطة ذات الصيغة العامة التي يقوم بها القطاع الخاص.

ولكن التعريف المتداول الآن عند الاقتصاديين هو ان الانفاق الحكومي عبارة عن كم من المال يقوم بانفاقه احد اشخاص القانون العام بغرض اشباع حاجة عامة.[1]

2-2-3-2 أسباب وجود الانفاق الحكومي:

1. توجد بعض الحاجات في المجتمع لا يستطيع نظام السوق الحد من إشباعها لتكلفتها العالية أو لا يرغب في إنتاجها . كما يصعب تحديد سعر لها، ويصعب استبعاد اي شخص رفض دفع ثمنها اي تمتاز بظاهرة الاستهلاك المشترك – وعدم القابلية للتجزئة.
2. دعم بعض المؤسسات الانتاجية والخدمية لتحقيق بعض الأهداف والمصالح.
3. حفظ كيان الدولة وبقائها.
4. تدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والحد من الاحتكارات.

2-2-3-3 أنواع الانفاق الحكومي:

هناك عدة معايير تستخدم للتفرقة بين أنواع النفقات منها:

1. المعايير الاقتصادية.
2. المعايير الوصفية.

أولاً : المعايير الاقتصادية:

معايير طبيعة النفقة تنقسم الي:

1. نفقات حقيقية : وهي مشتريات الحكومية من السلع والخدمات الانتاجية والاستهلاكية وهي أكبر مكون من مكونات الانفاق الحكومي.
2. نفقات تحويلية : ما يدفع للقطاعات دون مقابل وتتكون من المدفوعات التحويلية الاقتصادية التي يقصد منها تحقيق اهداف اقتصادية .

معيار دورية النفقة:

(1) ابراهيم على وآخرون (2011)، مبادئ المالية العامة، دار وائل ، عمان ، ص 17 .

وتنقسم الى نفقات جارية لتسيير أعمال الدولة وتمتاز بالتكرار السنوي والى نفقات وأسمالية الهدف منها زيادة الطاقة الانتاجية للقطاع العام والخاص وتعتبر في الفكر التقليدي حالة استثنائية ولفترة زمنية محددة وتمول بالقروض والاصدار النقدي[1] .

وفي الفكر الحديث تعتبر إستثنائية وتشمل بالاضافة البنيات الاساسية والمشروعات العامة ودعم القطاع الخاص وعمليات الأحلال والابدال.

معيار الهدف من النفقة:

الأهداف الادارية : يكون الهدف من النفقة ادارة الدولة وأغلبها نفقات جارية.

الاهداف الاقتصادية: يكون الهدف من النفقة تحقيق الاستقرار والكفاءة الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية عن طريق دعم القطاعين العام والخاص.

الأهداف الاجتماعية: ويكون الهدف من النفقة تحقيق رفاهية المجتمع.

ثانياً : المعايير الوصفية:

- المعيار الاداري: يعتمد على هيكل الدول في تصنيف النفقات في الموازنات حيث يوضع لكل مؤسسة باب للانفاق في موازنة الدولة .
- المعيار النوعي: يعتمد على اوجه الصرف حيث تقسم النفقات حسب طبيعة الاشياء التي يخصص لها الانفاق مثلاً (الأجور...الخ)
- المعيار الوظيفي: تقسم النفقات حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة بغض النظر عن الوحدات التي تقوم بهذه الوظائف مثل وظيفة الدفاع – الأمن – الصحة – التعليم – وتعتمد أغلب الدول على المعيار الوظيفي لملائمته للدول التي تمتاز بعدم الاستقرار في هياكلها الادارية، ويسمح بدراسة تطور الانفاق مما يساعد على تقييم ووضع السياسات اللازمة لتدخل الدول في النشاط الاقتصادي.

2-2-3-4 تزايد الإنفاق الحكومي :

يلاحظ النمو المضطرد للإنفاق الحكومي و إرتفاعه بمرور الزمن في الدول المتقدمة والدول النامية ويرجع الى عدة اسباب يمكن إجمالها في الآتي:

1. الأسباب الاقتصادية.
2. الاسباب الاجتماعية.
3. الاسباب السياسية والادارية.

2-2-3-5 الاسباب الاقتصادية:

(1) سعد عبدالعزيز عثمان (2003)، مقدمة في الاقصادي العام، الدار الجامعية – الاسكندرية ، ، ص 44 .

يؤدي التطور الاقتصادي وزيادة معدلات النمو والدخل الحقيقي للافراد الى زيادة الطلب الكلي على المنتجات والخدمات العامة – وهذا يؤدي الى تدخل الدولة لتوفير هذه الخدمات والمنتجات. كما يؤدي التطور الاقتصادي الى ظهور أنماط استهلاك جديد والى زيادة نصيب الخدمات الاجتماعية من الدخل وزيادة خدمات المرافق المصاحبة للنمو الصناعي، وايضا يؤدي ارتفاع الاسعار الى زيادة النفقات الحكومية .

2-2-3-6 الاسباب الاجتماعية:

زيادة السكان ومحاولة الحكومات الحفاظ على نصيب الفرد من الخدمات العامة وزيادة انواع معينة من الانفاق العام تبعا لزيادة السكان وتركز السكان وهجرتهم من الريف الى المدن، ويؤدي الى زيادة في الخدمات . زيادة عدد الفقراء وما يتطلبه من تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل عن طريق الانفاق على بنود النفقات التحويلية .

2-2-3-7 الاسباب الادارية والسياسية:

1. زيادة الوعي السياسي ومطالبه الحكومات بتقديم دعم كحد أدنى من الخدمات لم تكن موجودة من قبل .
2. زيادة المؤسسات الحكومية وانخفاض الكفاءة الادارية .
3. عدم الاستقرار السياسي ووجود النزاعات الحدودية ووجود بعض الجماعات الحاكمة التي تسعى لمصالحها الخاصة ووجود المعارضة والتنافس على الحكم وما يتطلبه من زيادة الصرف لكسب موقف الجماهير.
4. سوء توزيع الدخل المصاحب للنظام الرأسمالي مما يستدعي تدخل الدولة في اعادة التوزيع الدخول.

2-2-3-8 أيضا هناك بعض الاسباب العامة للانفاق:

1. التطور التكنولوجي يؤدي الى ظهور حاجات جديدة ويتطلب من الحكومة اشباعها.
2. زيادة النفقات العسكرية والحربية.

2-2-3-9 الفجوة التضخمية وأثر الانفاق الحكومي:

قد يصل مستوى الدخل الى مستويات غير مرغوب فيها كأن يكون مستوى الدخل الحالي أعلى من مستوى التوظف الكامل وفي هذه الحالة فانه يكون للحكومة أن تعمل على تقليل مستوى الانفاق الكلي للمستوى الذي يحقق التوظف الكامل دون حدوث اي ضغوط تضخمية في الاقتصاد. ومن تحليل الفجوة الانكماشية ، يمكننا أن نحلل الفجوة التضخمية كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (3)

الفجوة التضخمية واثر الانفاق الحكومي: [1]

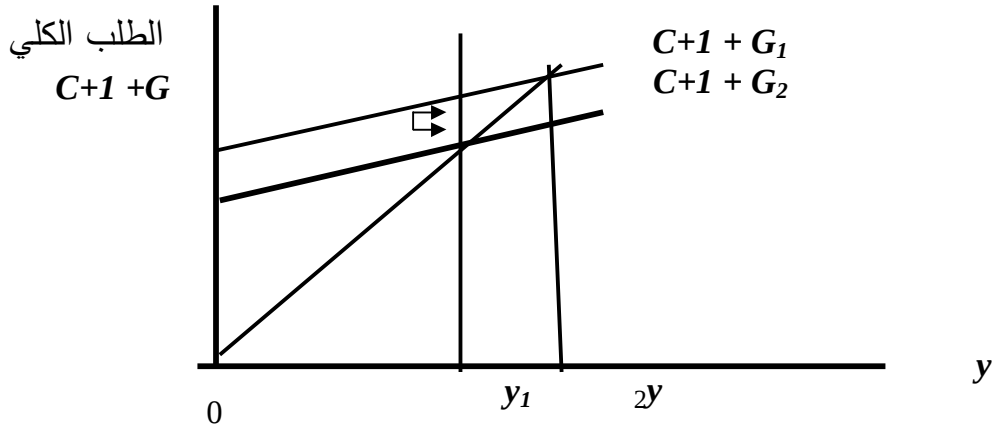

المصدر: اسامة محمد باحنشل (2001م)، ص131

الشكل(4)

الفجوة الانكماشية وأثر الانفاق الحكومي على الدخل

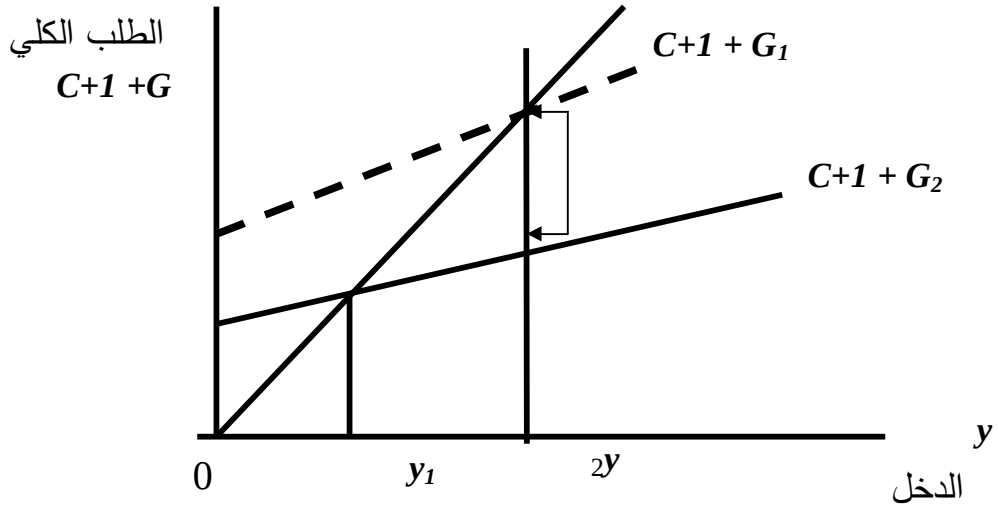

المصدر: اسامة محمد باحنشل (2001م)، ص132

من الضروري ان تشير الى ان اغلاق الفجوة الانكماشية يمكن ان يتحقق بوساطة اي تغيير تلقائي في دالة الطلب الكلي (كالتغير في الضرائب أو التغيير في الانفاق الاستثماري أو التغير في الانفاق الحكومي أو الاستهلاكي) مما يؤدي الى تحرك دالة الطلب الكلي الى الأعلى.

4-2-2 عرض النقود:

(1) أسامة بن محمد باحنشل(2001م)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ص 131-132

يشتمل عرض النقود بمعناه الواسع العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب وشبه النقود (الهوامش على خطابات الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان والودائع لأجل والودائع الإستثمارية) [1].

5-2-2 التضخم :

التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويؤثر ذلك على قيمة النقود خلال فترة زمنية محددة، ويتم حساب التضخم من الرقم القياسي المرجح لمناسيب الأسعار لمجموعة من

(1) بنك السودان المركزي (2008م)، التقرير السنوي الثامن والأربعون ، ، صفحة68 .

السلع (سلة من السلع والخدمات) مرجحاً بأوزان تلك السلع (بنسبة الإنفاق على السلع إلى الإنفاق الكلي) خلال فترة زمنية محددة [1] .

(2) المرجع السابق ، صفحة 70 .

الفصل الثالث

قطاعات الناتج المحلى الاجمالى فى السودان

3-1 القطاع الزراعى

3-2 القطاع الصناعى

3-3 القطاع الخدمى

1-3 القطاعات المساهمة في الناتج القومي الاجمالي

1-1-3 القطـــــاع الزراعـــــي:

يلعب القطاع الزراعي دوراً مفصلياً في الاقتصاد السوداني ويساهم في الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل 32.5% كما يساهم في توفير فرص العمل لمعظم سكان السودان. وكانت صادرات القطاع الزراعي تعتبر اكبر مصدر للنقد الاجنبي بعد قطاع البترول. ويمتلك السودان اكبر مساحة مروية في افريقيا جنوب الصحراء، وينتج سلة من المحاصيل المتنوعة، بما في ذلك القطن والسمسم والصمغ العربي، الى جانب الثروة الحيوانية. وتنتج هذه المحاصيل والماشية في الاراضي المطرية، وتوفر مصادر العمل للفقراء الريف الى جانب توفير المدخلات الصناعية للقطاع الصناعي المحلي، مثل صناعة الزيوت والجلود. وبالرغم من وجود هذه الامكانيات الطبيعية والفرص المتاحة للتكامل بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية وفرص التوسع في الصادرات الزراعية، فما زالت المساحات المستقلة محدودة وتمثل حوالي 15-20% فقط من جملة الاراضي الصالحة للزراعة وتبلغ مساحة الزراعة المطرية 5% من جملة الاراضي المتاحة.

1-1-1-3 تقويم القطاع الزراعي:

تراجع أداء القطاع الزراعي بعد ظهور مورد البترول منذ عام 1999م إذ تراجع معدل النمو من 10.8%في عام 2000م والى 5.8% في عام 2010م .

وعليه تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 49.8% في عام1999م الى 31.3% في عام 2010م. والى 31.5% في عام 2011م وكما تراجعت قدرته التنافسية في الاسواق الداخلية والخارجية بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية بعد دخول مورد البترول في الاقتصاد، الى جانب ارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق . لقد ساهم هذا التطور السالب في نمو القطاع الزراعي، في ارتفاع معدل الفقر فيالريف وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في صادرات البلاد .

ومن اهم العوامل التي ادت الىتراجع نمو القطاع الزراعي المنهجية التي اتبعها الدولة في استخدام مورد البترول السوداني. إذ وجهت الدولة كل موارد البترول الي تمويل نفقات الموازنة الجارية المتوسعة، خاصة إعادة هيكلة الأجهزة السياسية والتنفيذية والدستورية لتستوعب متطلبات تنفيذ اتفاقية السلام نيفاشا، ومعلوم أن القطاع الزراعي كان يساهم بحوالي 49.8%من الناتج المحلي الاجمالي قبل ظهور البترول [1].

وتراجعت القدرة التنافسية للقطاععلى إستقطاب الاستثمارات وجذب مورد البترول مما اثر سالباً على حوافز المنتجين، وابعد الشباب عن النشاط الزراعي.

(1) عبد الوهاب عثمان شيخ موسي(2000 -2011م)، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان،الجزء الثاني، ص 196-197

مما عمق مشكلة الهجرة من الريف الى المدن. كما أثر هذا التراجع في الانتاج الزراعي على قطاع واسع من نشاط الصناعات التحويلية. وقد ادي ذلك الوضع الى لجوء الدولة الى إستيراد المدخلات لتغطية العجز في المدخلات الصناعية التحويلية من الخارج خاصة مدخلات الزيوت النباتية من ماليزيا واندنيسيا ، مما افضى الى مزيد من التدهور في انتاج الحبوب الزيتية في البلاد. مما ترتب على ذلك من تفاقم معدلات الفقر في الريف.

كما يعزى تخلف القطاع الزراعي وتراجع نموه الى الضعف الاداري في المشاريع الزراعية وتخلف قدرات المنتجين والقصور في استخدام التقنيات الحديثة في شتى مراحل الانتاج والتسويق . وبالرغم من قيام الدولة بتقديم دعم مقدر لتسويق الذرة محلياً عبر شراء كميات كبيرة للمخزون الاستراتيجي، الآرأ تدخلها في اجر اءات تحديد كميات صادرة للذرة للاسواق الخارجية، بهدف تامين حاجة الانسان والحيوان من خلال اجراءات إصدار رخص وتحديد كميات الصادر، خاصة في حالة تدني الانتاج بسبب العوامل الطبيعية أدى لعدم استقرار تدفق الصادر في الاسواق بصفة منتظمة ومستقرة من اهم متطلبات الاحتفاظ بأسواق خارجية مستقرة ومستدامة.

ومن محددات نمو الصادرات الزراعية ان تسويقها ظل محصوراً في اسواق تاريخية محدودة وغير متطورة. هذا الى جانب استمرار البلاد في تصدير السلع الاولية وفي شكل خام دون تصنيع ودون الاستفادة من القيمة المضافة ، مما جعل صادرات السودان اكثر تأثيراً بتقلبات الاسعار والطلب على المواد الخام في تلك الاسواق، كما أعاق ذلك الوضع قدرة الصادرات على الانفتاح في اسواق جديدة.

ومن اسباب تخلف القطاع الزراعي، ايضاً تراجع الانتاجية نسبة لتخلف استخدام التقانة في مختلف مراحل العمليات الزراعية والتسويقية. ونتيجة لضعف مخرجات مراكز البحوث الزراعية والبيطرية وارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق، تراجعت القدرة التنافسية للانتاج الزراعي وانخفضت دخول المنتجين. يعتبر تخلف التقانة المناسبة في كل مراحل العمليات الزراعية والتسويقية من اهم اسباب تدني الانتاج والانتاجية وضعف القدرة التنافسية للصادرات في حالة الزراعة المطرية.

وبمقارنة مستويات إنتاجية الفدان للمحاصيل المختلفة بين الانتاج في مراكز البحوث وحقول المزارعين يتضح الاثر الذي يمكن ان يحققه استخدام التقانة ومخرجات البحوث في الانتاج الزراعي انظر الجدول(1) التالي:

الجدول (*1*)

استخدام التقانة ومخرجات البحوث في الانتاج الزراعي:

المحصول	الانتاج في مراكز البحوث	الانتاج في حقول المزارعين كجم/فدان	نسبة الانتاج في الحقول المزارع الي مراكز البحوث

	كجم/فدان		
الذرة	540	42	%8
الفول السوداني	546	186	%34
السمسم	180	17	%9

المصدر :تقرير البنك الدولي

3-1-1-2 معوقات النمو في القطاع الزراعي:

ان اعتماد الاقتصاد السوداني في نمو موارده على الانتاج الزراعي جعله عرضة للتذبذبات والتقلبات التي اتسم بها الانتاج الزراعي طيلة الفترة بسبب اعتماده علي مستويات هطول الامطار وتفشي الافات الزراعية. وقد انعكس اثارها على معدلات النمو في الاقتصاد السوداني كما لازمت تلك التطورات الانتاج الزراعي طيلة السنوات اللاحقة .ويتضح جلياً مدى تذبذب الانتاج الزراعي من عام لاخر حسب الظروف الطبيعية وهطول الامطار ونمط توزيعها، هذا الى جانب البط في نمو القطاع الزراعي وجموده طيلة السنوات. إذ لم يشهد هذا القطاع التطور المطلوب رغم أهميته الاقتصادي والاجتماعي للسودان. ويمكن الاشارة الى اهم المعوقات ومحددات الانتاج الزراعي الى ما يلي[1]

1/عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم هذا القطاع:

وتؤدي الى هيكلة ورفع الانتاجية بصورة مستدامة، الى جانب إذلة المعوقات الاساسية التي ادت الى تراجع الانتاج مثل غياب المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة محاصيل بديلة لتتناسب مع الظروف الطبيعية في مناطق المشاريع مع إعادة النظر في الدورة الزراعية حسب ظروف كل مشروع على حده ووفق الظروف الخاصة به. ومن اهم اسباب تدهور المشاريع المروية الاختيار غير الموفق اوغير المدروس لبعض المحاصيل .إذ استمرت هذه المشاريع في التركيز على زراعة القمح والتوسع في المساحات المخصصة له رغم ضعف انتاجية زراعة خارج حزام مناخه .هذا الى جانب عدم التاكد من الْتزام المزارعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية. إذ لا يوجد اسسس واضحة في سياسات التكثيف واختيار المحاصيل المناسبة في المشروعات المروية حتى اصبح التقليص العشوائي والمستمر في المساحات المنتجة من اسباب التدهور في مشاريع المروية وخاصة مشروع الجزيرة الذي واجه مشاكل أساسية نتيجة تخفيض الكثافة في المحصول من 80% بعد بدء تنفيذ سياسة التكثيف في منتصف السبعينيات الى حوالي 40% في التسعينيات.

(1) عبدالوهاب عثمان شيخ موسي ،منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الاول، 2001م، ص 128-131

قد تم تخفيض المساحات المزروعة بالقطن في بداية التسعينيات لصالح المحاصيل الغذائية مثل الذرة والقمح. وقد ترتب على سياسات التكثيف والتنويع ارتفاع وتفاقم مشكلة التمويل .

2/مشاكل التمويل:

كما اوضحنا من قبل فقد ارتفعت حاجة المشاريع المروية الى تمويل مع التكثيف المحصولي. وتفاقمت مشكلة التمويل عندما تدنت الانتاجية في تلك المشاريع نتيجة اسباب عدة منها مشاكل ادارية وإختيار دورات لزراعة محاصيل ضعيفة الانتاجية عالية التكاليف، وتدهور نظم الري وتراكم الاطماء وتزايد التكاليف الادارية وارتفاع الاسعار العالمية للمدخلات الزراعية وتدني التسويق للقطن....الخ.

ونتيجة لهذه العوامل ارتفعت حاجة المشاريع الى تمويل مع ارتفاع تكاليف الانتاج وتدهور الانتاج وبالتالي نقص العائد المادي للعمليات الزراعية. عجزت المشاريع عن مقابلة خدمة الديون للتمويل المقدم من محفظة المصارف، خاصة بعد التحول في علاقات الانتاج من نظام الحساب المشترك الى حساب الفردي حيث عدد كبير من المزارعين المعسرين سداد الديون المستحقة عليهم مما أدى الى عزوف المصارف التجارية عن تقيم التمويل للمشاريع المروية. وقد ترتب على عدم توفر التمويل بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب مذيد من التدهور في الانتاج.

3/المدخلات الزراعية:

كان تمويل المدخلات الزراعية في الفترة ما قبل عام 1992م يتم عن طريق وزارة المالية. إما من موارد الميزانية او عن طريق القروض التي كانت تقدم من بعض الدول مثل الكويت والسعودية واليابان وامريكا وبعض الدول الغربية، الى جانب المؤسسات المالية والاقليمية والدولية مثل بنك التنمية الافريقية والبنك الاسلامي للتنمية وبنك التسليف الالماني وهيئة التنمية الدولية.....الخ [1] .

وبعد تقلص العون الخارجي أصبح السودان يعتمد على نفسة في استيراد وتمويل المدخلات الزراعية. وقامت المصارف التجارية بتوفير التمويل بالعمله المحلية على صيغة السلم ويقوم بنك السودان بتوفير المقابل الاجنبي. وعندما بدأ عزوف المصارف التجارية عن تقديم التمويل لجأت المشاريع الى احتياجاتها من المدخلات عن طريق الدفع الآجل من مبيعات القطن. أدى هذا الاسلوب الى في شراء المدخلات الى مزيد من تفاقم الازمة المالية للمشاريع إذ اصبح تسويق القطن يرتبط بمتطلبات التمويل فتضطر شركة أقطان السودان الى بيع القطن بالآجل بأسعار متدنية وتكاليف تمويل عالية .

(1) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره،ص 129 .

4/تدهور البنيات الاساسية:

مع تخلص العون الخارجي الذي كان يستغل في إعادة تعمير المشاريع المروية وتعمير المعدات والاليات الزراعية توقفت صيانة المعدات ونظم الري وترتب على ذلك تهالك المعدات الزراعية وتكاثر الأطماء والحشائش في قنوات الري، مما أدى الى تدهور كفاءة الري، وترتب على ذلك تقليص المساحات المزروعة وتدني الانتاجية. كما أدى النقص في اليات تسوية الاراضي الى مزيد من تقلص المساحات التي يمكن زراعتها وذلك لتعرضها للغرق أو الاراضي المرتفعة التي يصعب توصيل المياه اليها فتسبب في عطش المحصول. ان تدني كفاءة الانتاج مع تقليص المساحات المزروعة والزيادة في تكاليف الانتاج. مع المعدل العالي لمصروفات الري أدى الى زيادة تكلفة الانتاج للفدان وبالتالي تحقيق خسارات في نهاية الموسم [1].

5/التسويق:

بالرغم من ان سياسات التحرير الاقتصادي قد هيأت لتسويق القطن مناخاً مواتياً وايجابياً لفتح أفاق اوسع في الاسواق العالمية. الا ان تسويق القطن لم يطرأ عليه أي تحسين يذكر وذلك لأسباب عدة أهمها تقليص المساحات المخصصة لزراعة القطن لصالح المحاصيل الغذائية مثل الذرة ارفيعة والقمح. وهذا وان تدني الانتاجية أدى الى تراجع مركز قطن السودان في الاسواق العالمية. كما ان الاسلوب المتبع في تسويق القطن والارتباط بأسواق محدودة وعدم الانفتاح لأسواق جديدة ومتنوعة واتباع سياسة بيع الاجل الآجل والمرتبط بتوفير التمويل للعمليات الزراعية، وتدني مستوي اعداد القطن المعد للتصدير كل ذلك أفقد قطن السودان مكانته وقوته في الاسواق العالمية وبالتالي افقده الحصولعلى عائد مجز للمزارعين مما ادى الى عزوف المزارعين عن زراعته كمحصول ذي عائد مجزي.

الى مخاطر تعثر المزارعين نسبة لتدني الانتاج وتذبذب الانتاجية في مواسم الجفاف او ندرة الامطار. حيث تعثر عدد كبير من المزارعين عن تسديد حقوق المصارف مما أدى الى تفاقم مشكلة الديون المعثره وأثر سلباً على اوضاع بعض المصارف المالية. فأخذت المصارف في العزوف عن الدخول في المخاطر المرتبطة بتمويل الزراعة المطرية. وقد نتج عن ذلك مزيد من التدهور في هذا القطاع.

وهناك عائق اخر لانطلاق الزراعة المطرية هو عدم وجود سياسة زراعية خاصة بالزراعة المطرية وواضحة في إختبار انواع المحاصيل الاساسية المناسبة وادخال جرعات من التقنيات

(1) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره،ص 131 .

الحديثة في زراعتها، سواء ان كان ذلك عن طريق الحرث او طريق الزراعة وتحسين البذو. هذا وأن التوسع الافقي في الزراعة المطرية لايتناسب مع حجم التمويل المتاح للزراعة المطرية [1].

الجدول رقم (2) مقارنة تطورات مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي قبل بدء تصدير البترول وبعده:

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة المساهمة	%49.8	%46.4	%37.6	%35.2	%34.4	%32.1	%31.8	%30.8	%30.2	%30	%30.8	%31.3	%31.5

المصدر : بنك السودان المركز

3-2-1 القطاع الصناعي

يستخدم تعبير الصناعة كمرادف للقطاع الصناعي، والصناعة هي مجموعة المشاريع والمؤسسات الموجودة في الاقتصاد الوطني والتي تعمل على تصنيع المواد الموجوده في الطبيعة إبتداء من تصنيع المنتجات الزراعية والادوات والاجهزة الاكترونية بالاضافة الى منشآت الخدمة الصناعية واعمال الصناعة والاصلاح.

ويقصد بالتصنيع العمليات العديدة والمعقدة التي يترتب عليها إدخال اساليب التقنية الحديثة وتطبيقها في مجالات الانتاج والتسويق والتوزيع والادارة في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني سواء كان ذلك في الزراعة او التعدين او النقل اوالصناعة او غيرها من النشاطات المختلفة. كما يقصد بالمصنع تجمع الافراد في مكان معين ووقت معين للقيام بعمل معين، كما يعني الورشة التي تتم فيها العملية التصنيعية والتي يتم بها تحويل المواد الاولية الى سلع وخدمات نهائية [2].

وتعد الصناعة القطاع الثاني في قطاعات الانتاج بعد الزراعة ، لكن هذا لايعني إعطاء الاهمية للقطاع الزراعي وتفضيله على القطاع الصناعي، وتتبع اهمية القطاع الصناعي من كونه يشكل المصدر والباعث المحرك لبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في الاقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي مرتبط في تطوره بالصناعة فهو يأخذ منها وسائل الانتاج مثل الحاصدات والالات الزراعية....الخ.

جدول رقم (3)

مقارنه تطورات مساهمه القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى قبل بدء تصدير البترول وبعده

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة المساهمة	14.6	%18	19.9	20.8	19.8	21.4	%22	23.7	29.2	29.2	25.6	24.7	25.8

(1) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره،ص 132 – 133 .
(1) عبدالوهاب دوكة ومحمد ميرغني (1999م) ، مقومات ومعوقاتالصناعية في السودان، دارالصفاء للطباعة والنشر،،ص1

%	%	%	%	%	%		%	%	%	%		%	

المصدر : بنك السودان المركزى

3-2-2-1 معوقات الأداء في القطاع الصناعي [1]:

بالرغم من أن السودان يمتلك قاعدة صناعية واسعة، ويعتبر السودان واحداً من اكبر الدول الافريقية من حيث الصناعات التحويلية، ولكن بالرغم من ذلك كانت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي متدنياً جداً بالمقارنة بالقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والخدمات. إذ لم يتجاوز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 9% في احسن حالاتها وان الاداء البطئ في هذا القطاع كان سبباً في بط نمو الناتج المحلي الاجمالي طيلة السنوات الماضية. ويعزى هذا الوضع السالب الى اسباب عديدة نلخص اهمها فيما يلي:

1/تدهور الأداء الاقتصادي طيلة الفترات السابقة خاصة قبل سياسات التحرير الاقتصادي 1992م افرز مناخاً غير محفز للاستثمار في المجالات الانتاجية خاصة في ظل عدم استقرار الاقتصادي والتشوهات في الهياكل الاقتصادية التي أدت الى تقيد حركة الاقتصاد بالقيود الادارية، ومن اهم تداعيات عدم الاستقرار للقطاع الخاص الولوج في الانتاج الصناعي سياسات التخبط في مجالات تحديد نظام سعر الصرف وتوحيده ادارياً دون وجود وسائل لإستمرارية النظام، مثل الاصلاح المالي والنقدي وا ٍذالة أسباب الضغوط على الطلب الكلي لاحتواء التضخم الذي اصبح الارتفاع في معدلاته سمة رئيسية للتطورات الاقتصادية في السودان.

2/انحسار ثقة القطاع الخاص في سياسات الدولة الاقتصادية واستدامتها نتيجة للقيود الادارية التي اتسمت بها ادارة الاقتصاد وتمييز المؤسسات العامة التي أخذت تتوسع في النشاط الاقتصادي جراء التأميم في السبعينات ومنحت امتياز الاحتكار لعمليات الصادر والاستيراد.

لذا كان تجاوب القطاع الصناعي الخاص مع سياسات التحرير الاقتصادي بطيئاً ولم تنعكس آثار هذا الاصلاح علي الصناعات التحويلية القائمة او الجديدة حتي عام1996م.

3/ نقص النقد الاجنبي أث رسلباً علي قدرة هذا القطاع على إستيراد المدخلات الصناعية وقطع الغيار مما ادى الى تراجع الطاقة الانتاجية الى حدود دنيا لعدد كبير من المصانع، وتوقف بعضها كلياً . وهذا الى جانب إنعكاس الاداء المتدني والمتذبذب في الانتاج الزراعي على مصانع الغزل والنسيج ومصادر الزيوت التي تعتمد في مدخلاتها على انتاج القطاع الزراعي. وقد تأثرة هذه المصانع بالأداء الضعيف والمتذبذب في الانتاج الزراعي. إذ يعتمد الصناعات التحويلية بشكل كبير على المدخلات الزراعية.

(2) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى (1970 – 2000م)، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان الجزء الأول ، ،ص 133 .

4/بعض المصانع شاخت وتجاوزتها التقنيات الحديثة ولم تعد قادرة على منافسة المصانع الحديثة مثل قطاع المعاصر للصناعات الكيماوية الحديثة وا ٍن إعادة تعميرها أو اضافة خطوط جديدة والاستفادة من التقنيات الحديثة قد تكون عالية التكاليف ويتطلب ضخ موارد مالية كبيرة غير متوفره، فتوقفت كلياً .

5/اكبر المعوقات التي تحد من انطلاق الانتاج الصناعي هو ضعف البنيات الاساسية خاصة الطاقة الكهربائية والطرق والمجاري والنقل .

6/واجهت بعض الصناعات خاصة في قطاع النسيج مشاكل هيكلية ومالية حاده لاعتمادها في تمويل رأسمالها الانشائي على قروض تجارية قصيرة ومتوسطة المدى من المصارف المحلية اوالمصارف الخارجية. ونجمت عن ذلك صعوبات في الاوضاع المالية لتلك المصانع موقف السيولة بها.

7/معظم المصانع في القطاع الخاص مملوكة للأسر او مسجلة كشركة اوشركات خاصة، لذا فان الحصول على التمويل التشغيلي عن طريق طرح اسهمها في الاسواق المالية غير متاح. والبديل الوحيد المتاح للحصول على التمويل هو اللجوء الي المصارف. وهذا المصدر نفسه متاحاً بالقدر المطلوب وذلك لاستئثار الحكومة ومؤسسات القطاع العام بمعظم التويل المتاح من النظام المصرفي. إذ بلغ نصيب الحكومة من التمويل للاقتصاد حوالي 51%ويتم تخصيص حوالي 28% للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص لم يتجاوز 20%. ونسبة للمشاكل العديدة التي تواجه المصانع كانت المصارف تحبز التعامل مع قطاع الخدمات خاصة التجارة وكان نصيب الصناعة في التمويل بسيطاً اصلاً [1].

نتيجة لارتفاع معدلات التضخم كانت تكاليف التمويل التي تطالب بها المصارف المحلية عالية جداً مما يضعف قدرة الانتاج الصناعي في التنافس مع السلع المستوردة

خاصة تلك التي تم إستيرادها بطرق غير قانونية أو بتزوير مستندات ، هذا اذا علمنا ان تكاليف الانتاج كانت عالية جداً نتيجة للطاقة الانتاجية المتدنيه وشراء النقد الاجنبي من السوق الموازي بأسعار عالية بالمقارنة مع اسعار الصرف الرسمية والتي تحدد الدولة على ضوئها سقوفات اسعار بيع انتاج المصانع. هذا وان التقلبات في نظام سعر الصرف في الاسواق المختلفة وعدم القدرة بالتنبؤ بها يجعل من الصعوبة بمكان التخطيط لانتاج للمدى المناسب لاستيراد المدخلات والتصنيع ثم عرض الانتج للبيع واستيراد الاموال المستثمرة في الانتاج. وترتب على ذلك تخفيض الطاقة الانتاجية

(1) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره،ص 134 .

الى المستوي الاقل ويقلل نسبة الخسارة، وجراء ذلك توقف عدد كبير من المصانع عن العمل . إذ بلغت المصانع المتوقفة في ولاية الخرطوم وحدها 46%[1].

لكن هذه الاسباب أخذ اصحاب الصناعات يبحثون عن البدائل لاستثمار اموالهم تكون اقل تعرضاً للمخاطر وعائداً لتوظيف الموارد. لذا تلاحظ ان مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي كانت عالية جداً إذ تراوحت مساهمة التجارة وحدها خلال فترة 1900-1995م من 24%الي 38%من الناتج المحلي الاجمالي .

وهذه النسبة متقاربة من مساهمة القطاع الزراعي إذ تراوحت مساهمة هذا القطاع في نفس الفترة من حوالي 29.4%و29.8%عم 1990-1995م، علماً ان جزءاَ كبيراً من نشاط الخدمات يمثل النشاط الهامشي والموازي[2].

3-3-3 القطاع الخدمي :

يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ويشتمل هذا القطاع على قطاعات النقل والموصلات والاتصالات والطرق والجسور والخزانات والصحة والتعليم.

بناء على ماتقدم فان قطاع الخدمات يتكون من الاتصالات والقطاع الصحي وقطاع التعليم والامن، وقطاع النقل والمو اصلات الذي يتكون من ثلاثة قطاعات فرعية: هي الطرق والجسور والنقل والموصلات، كما يشتمل قطاع النقل على (هيئة السكة حديد السودان-هيئة النقل النهري-وهيئة المواني البحرية –والهيئة العامة للطيران المدني- وشركات الخطوط البحرية).

بينما يتكون القطاع الفرعي الثالث وهو الاتصالات من الوحدات التالية: الهيئة للبريد والبرق-الهيئة العامة للاتصالات السلكية والاسلكية حالياً الشركة السودانية للاتصالات سوداتل هذا إضافة الى جهازي الاذاعة والتلفزيون.

فيما يتعلق بسياسات الخصخصة وحرية السوق والتحرير الاقتصادي نجد ان قطاع الخدمات" الطرق والجسور لم يتاثر كثيراً بها حيث ظلت الادارة الاقتصادية في اطار القطاع العام بينما تقوم بالتنفيذ وحدات من القطاع الخاص، اما من حيث الانتاج فقد طرأ تقدم ملحوظ في هذه الوحدة حيث ز ادت كيلو مترات الطرق المعبده والجسور التي شيدت وقطاع النقل هو اكثر القطاعات تأثراً بطبيق السياسة اعلاه، فقد شهد تحولا في ملكية بعض المؤسسات مما ادى الى فقدان الكثير من الكوادر

(2) مسح صناعي قامت به وزارة الصناعة القومية ، 2000م .
(3) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره،ص 134

الفنية والادارية خاصة في الفترة(1990-2004م) وبالتالي تأثر الانتاج في هذا القطاع سلباً كما حدث في المؤسسات التي يديرها القطاع الخاص، واخيراً نجد مؤسسة الاتصالات السلكية والاسلكية قد تم خصخصتها بدرجة كبيرة [1].

وتعتبر الصحة من القطاعات الانتاجية غير المباشرة، فكلما كان الافراد في المجتمع اصحاء كلما كان انتاجهم عالياً، بل يعتبر خلو اي قطر من الامراض المستوطنة او العارضة بجانب توفر الرعاية الصحية الطبية وهي المعايير الدولية التي يقاس بها تقدم القطر اوتأخره، وبالمثل يعتبر قطاع التعليم من القطاعات الانتاجية غير المباشرة في حالة إزالة الأمية الأبجدية واالتقنية مما يرفع من قدرات الافراد الثقافية، كما يعتبر من القطاعات الانتاجية غير المباشرة وذلك لأسهام المعاهد الفنية والجامعات في تخريج الكوادر البشرية المتخصصة في كافة العلوم، والاستخدام الامثل للتقنيات الحديثة المتجددة بوتيرة شديدة السرعة ولا يتأتي ذلك الا من خلال التعليم التقني في المراحل المختلفة، ويجدر بنا ان نشير الى ضرورة وجود معاهد الفنية المتخصصة مثل معهد شمبات الزراعي، المعهد الفني، معهد المعلمين العالي كانت هذه المعاهد موجودة وتم تحويلها الى جامعات دون إنشاء البديل لها.

كما يفضل ان تحتوي مناهج المرحلة الابتدائية (لاساس حالياً) على توطيد المعرفة الفنية التي تمثل الرافد العالي الفني بمختلف انواعه مع مراعات ما يستجد في العلم من فروع جديدة في هذا المجال لتحسين القطاع الانتاجي .

و لاشك ان تضافر جهود الدولة في إثراء هذا القطاع بالبحث والتحليل يعد حجر الاساس لدعم وتطوير قدرات اقتصاد السودان .

ويعتبر قطاع الخدمات احد اهم مفاصل الاقتصاد كمايمثل مرتكزاً مهماً بوصفه احد قطاعات البنية التحتية في اقتصاد البلاد بجانب القطاع الزراعي والصناعي وقطاع البترول.

(1) الهادي محمد احمد آدم (2009م)،رسالة ماجستير غير منشوره،اختلاف التباين الناتج المحلي الاجمالي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ، ص 60-61

يشير الجدول (4) نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي من خلال حجم الاستثمارات (2000-2010م) .

جدول (5)

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في ***GDP*** (1999-2001)

السنة	النسبة المئوية
1999م	%32.3
2000م	%32.0
2001م	%31.1

2002م	%31.6
2003م	%31.1
2004م	%30.6
2005م	%30.7
2006م	%30.5
2007م	%31.6
2008م	%30.9
2009م	%31.6
2010م	%42.8
2011م	%36.5

المصدر: وزارة الاستثمار - قسم المعلومات

من الجدول (5) نلاحظ ان القطاع الخدمي يحتل المركز الاول خلال فترة الدراسة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي لكنه بعد ذلك بدا في التراجع نسبياً واصبحت مساهمتة تتناقص من عام لآخر وذلك بسبب السياسات الاقتصادية التي انتهجها الدولة انذاك بغرض ترشيد المصروفات الجارية بهدف خفض عرض النقود والتقليل معدل التضخم وذلك بأتباع السياسات الاقتصادية الانكماشية. ونلاحظ ان هناك تذبذ في تدفقات وحجم الاستثمارات الاجنبية في القطاع الخدمي .

لاسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ويمكن جمعها، في عدم الاستقرار سعر الصرف وارتفاع نسبة التضخم والحروب وعدم احلال السلام الشامل في البلاد وكل ذلك وقف عائقاً امام المستثمرين الاجانب لاستثمار في القطاع الخدمي. ان عدم استقرار سعر الصرف مثلاً يعرضهم للمخاطره، بالاضافة الى عدم تحديد فقرات خاصة بقطاع الخدمات في قوانين الاستثمار بالبلاد لتحديد ملامح الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع، الأمر الذي يقود الضرورة الى عدم تشجيع المستثمرين الاجانب للمخاطرة برؤوس اموالهم للحصول على الارباح، كما يلعب عدم اكتمال البنية التحتية للقطاع الخدمي دوراً سلبياً في العملية الاستثمارية ويقف ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على استيعاب كل المنتجات والبضائع حائلاً امام الاستثمارات الاجنبية مما يقلل من الارباح بالنسبة للمستثمر الاجنبي، الأمر الذي يجعلة غير راغب في الاستثمار في هذا القطاع [1].

(1) المرجع السابق ، ص 64 .

الفصل الرابع
الإطـــار التحليـلي

،

4-1 تمهيد:

النموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية او ميكانكية هذه العلاقات، ويهدف الى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج إقتصادي لا يحتو ي على جميع تفاصيل الظاهرة المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الاساسية بها، وتستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ التي تستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة او المقترحة ليتم استخدامها في عملية التحليل الهيكلي والاقتصادي .

سيتم في هذا الفصل التعرف علي نموذج و قياس العوامل الاقتصادية المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي في السودان، من خلال ثلاث مباحث وهي :

بناء نموذج لاثر المتغيرات الاقتصادية علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان، وذلك من خلال المبحث الاول: توصيف النموذج بتحديد متغيراته وتحديد شكله الرياضي، وتوقع اشارات المعالم، ثم المبحث الثاني: تقديرالنموذج واستخدام اساليب الفحص المناسبة، ثم المبحث الثالث: تقييم نموذج الدراسة، وذلك لمناقشة فرضيات الدراسة لاستخلاص النتائج[1].

4-1-1 توصيف النموذج القياسي :

تلعب النماذج القياسية دوراً هاما في التحليل الاقتصادي ، وكذلك في دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، سواء كان ذلك في المدى الطويل او المدى القصير .

وقد إنتشر إستخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الاونة الاخيرة ويرجع ذلك لسببين اولهما: ان النماذج القياسية اصبحت اداة من ادوات التحليل الاقتصادي والاحصائي وتساعد على حقيقة التعرف للمتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تاثير كل منهما علىالاخر ى واستخلاص النتائج التي يتعذر للمنطق العادي إدراكها بسهولة.

ثانياً : ظهور الحاسبات الالكترونية وحدوث التطور الهائل لها فيما اتاح استخدام المنهج الرياضي في حل المشاكل المعقدة بسهولة ، الي جانب الثقة في الحاسبات وفي الحل، وفي استخدام النماذج القياسية فان اول خطوة يبدا بها الباحث هي توصيف النموذج الذي سيتولي بواسطته دراسة الظاهرة ، وهنالك عدة خصائص يجب ان تتوفر في اي نموذج اقتصادي منها:

مطابقتة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح

1. قدرته على توصيف المشاهدات بحيث يكون متناسقا مع سلوك المتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين المتغيرات .
2. دقة تقدير المعلمات، ان هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعلمات الحقيقية، وتاتي هذه الدقة في اتصاف التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيز.
3. قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ، بحث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة.
4. خاصية البساطة اذ ان النموذج الاقتصادي يجب ان يبرز العلاقات باقصى حد ممكن من البساطة، فكلما قل عدد المعادلات وكان شكله الرياضي ابسط اعتبر النموذج الاقتصادي افضل من غير ه شريطة الا يكون على حساب الدقة في التقدير .

4-1-2 مرحلة توصيف النموذج القياسي :-

(1) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبي، الاردن،دار وائل للنشر، الطبعة الاولي،1998م،ص39

ان بناء اي نموذج هي عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة او مجموعة من المعادلات، لذا تعد هذه المرحلة هي اولى وأهم مراحل نماذج الاقتصاد القياسي حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تقسم الى متغيرات داخلية والتي تحدد قيمتها من خلال النموذج، ومتغيرات خارجية مستقلة وهي متغيرات تحدد قيمتها خارج النموذج، كما يتوقف على نوع الصيغة الرياضية لمعادلة ما(خطية ام غير خطية) على ما تقترحه النظرية الاقتصادية وما يوحي به شكل انتشار النقاط وما اثبتته الدراسات التطبيقية السابقة، كما يتحدد في هذه المرحلة إشارة حجم المعلمة بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية.

أولا: تحديد متغيرات النموذج :-

يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر اهمها النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والظاهرة محل الدراسة،وقد تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ/ المتغير التابع[1].

الناتج المحلي الاجمالي: هو قيمة السلع والخدمات النهائية في إقتصاد الدولة خلال السنة بالاسعار الجارية اي بسعر السوق، فالناتج المحلي الاجمالي يشير الى حجم السوق المحلي والبنية الاقتصادية في الدولة ويرمزله ب ***GDP***.

ب/ المتغيرات المستقلة

التضخم: ويقصد به الارتفاع المستمر في الاسعار مع انخفاض القوة الشرائية، فهو يشير الى مدي الاستقرار الاقتصادي في الدولة ويرمز له ب***INF***.

حجم السكن الاجمالي: وهو إجمالي اعداد السكان داخل القطر المعين، بحيث يتضمن التركيبات العمرية المختلفة ويرمز له ب ***POP*** [2].

الانفاق الحكومي: وهو عبارة عن المبالغ التي تنفقها الدولة على المشروعات العامة بحيث يتضمن الاجور والمرتبات ويرمزله ب***G***.

سعر الصرف: ويقصد بسعر الصرف سعر العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ويرمزله ب***EX***.

ثانياً : تحديد الشكل الرياضي للنموذج :-

لا تعطي النظرية الاقتصادية معلومات كافية بشأن طبيعة الدوال ولذلك يمكن للشكل الرياضي للنموذج تحديد عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد يكون النموذج خطي او غير خطي)، والشكل الرياضي للنموذج الناتج المحلي الاجمالي يوضح ان دالة في التضخم، حجم السكان الاجمالي، والانفاق العام، سعر الصرف، الدخل المتاح، الاستثمار، عرض النقود.

ووفقاً لدراسات السابقة تم اقتراح النموذج التالي لتمثيل نموذج الناتج المحلي الاجمالي :

$$GDP=\beta 0-\beta 1CO-\beta 2INF+\beta 3POP-\beta 4G+\beta 5EX+\beta 6IN+\beta 7MS+\beta 8I+u$$

---

(1) *د.طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، السودان، جي تاون للنشر 2005 م،ص3*

(2) *عادل عبدالله،اسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1996م ، ص11.*

حيث أن:

GDP تمثل الناتج المحلي الاجمالي

βo تمثل الثابت

INF تمثل التضخم

POP تمثل حجم السكان الاجمالي

G تمثل الانفاق الحكومي

EX تمثل سعرالصرف

IN تمثل الدخل المتاح

MS تمثل عرض النقود

I تمثل الاستثمار

حيث

(B1, B2, B3, B4, B5,B6,B7,B8) تمثل معالم المتغيرات

μ تمثل معامل حد الخطأ العشوائي ويعني به مجموعة التغيرات التي تؤثر علي الناتج المحلي الاجمالي ولم يتضمنها النموذج.

ثالثاً : تحديد الاشارات المسبقة للمعالم :

وفقا للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والدراسات السابقة نتوقع ان تكون كالاتي :

BO تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة)

$\beta 1$ تمثل معامل الاستهلاك، نتوقع العلاقة بينها والناتج المحلي الاجمالي ان تكون (موجبة)، اي اذا زاد الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة الاستهلاك.

$\beta 2$ تمثل معامل التضخم، نتوقع ان تكون(سالبة)اي ان اي زيادة في معدل التضخم تؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.

$\beta 3$ تمثل معامل حجم السكان الاجمالي، نتوقع ان تكون(موجبة)، اي زيادة في حجم السكان الاجمالي سيؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

B4 تمثل معامل الانفاق الحكومي، نتوقع ان تكون(موجبة)،اي ان زيادة في الانفاق العام سيؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

B5 تمثل معامل سعر الصرف، نتوقع ان تكون(موجبة)،اي ان ارتفاع سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية سيؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح.

B6 تمثل معامل الدخل المتاح، نتوقع ان تكون الاشارة (موجبة)، اي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي سيؤدي الى زيادة دخل الافراد.

B7 تمثل معامل عرض النقود، نتوقع ان تكون(موجبة)، اي الزيادة في عرض النقود يمكن ان تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

B8 تمثل معامل الاستثمار، نتوقع ان تكون(موجبة)، اي الزيادة في حجم الاستثمار سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

1-2-4 تقدير معلمات النموذج :-

يعتبر التقدير عملاً فنيا يتطلب الالمام بكافة اساليب التحليل القياسي، وتشمل مرحلة تقدير نموذج البيانات الاحصائية عن المتغيرات الداخلة في النموذج وفحصها، ثم اختيار الطريقة المناسبة للقياس.

أ/ جمع بيانات الدراسة

تم جمع البيانات الخاصة بالنموذج محل الدراسة من الجهاز المركزي للاحصاء، ووزارةالعمل، وبنك السودان المركزي- الخرطوم وهي بيانات سلاسل زمنية عن الناتج المحلي الاجمالي، حجم السكان الاجمالي، الانفاق الحكومي، وسعرالصرف، الدخل المتاح، وعرض النقود، والاستثمار، خلال الفترة من(1982 -2011م).

ب/تحليل أولي للبيانات (فحص البيانات):

لقياس دقة مقدرات النموذج يتم الفحص الاولى للبيانات، خصوصاً اذا كانت البيانات بيانات سلاسل زمنية، ويشتمل الاتي:

اولاً : سكون واستقرار السلسلة:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات التي تتولد عبر الزمن وتتميز السلسلة الزمنية بان بياناتها غير مستقرة وترتبط ببعضها البعض، ويقود عدم الاستقرار هذا الى تنبؤات غير موثوق بها.

وعادة توجد عند بيانات السلاسل الزمنية عامل الاتجاه العام الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه او في اتجاه معاكس، ولذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بانها وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة. يعني انها لا تحتوي على جذور الوحدة، ويعني جذور الوحدة في اي سلسلة زمنية ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن.

وعلى الصعيد التطبيقي هنالك العديد من الاختبارات التي يمكن تطبيقها واختبار السكون في بيانات السلسلة من اهمها :-

أ/ الرسم البياني للسلسلة :-

هي عبارة عن رسم منحني يبين مسار الظاهرات بين متغيرين عبر الزمن، ويتم الرسم من خلال وضع الزمن علىٍ المحور السيني ووضع المتغير علي المحور الصادي او الرأسي ولان الرسم البياني لا يعطي نتائج دقيقة وكافية للحكم علي استقرار السسلسلة الزمنية من عدمها ولذلك يتم الاعتماد على جذور الوحدة.

ب/ اختبار جذور الوحدة :-

وعند تطبيق اختبار جذور الوحدةمن الضروري تحديد ما اذا كان المتغير ات موضع الدراسة ساكنة في مستواها او عند حساب الفروق، ومن اهم الاختبارات

1/ اختبار ديكي فولرالبسيطو اختبار ديكي فولر المركب :

ويعتبر اختبار ديكي فولر من اكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل لصيغة القياس المقترحة يساوي واحد فان هذا يؤدي الى وجود مشكلة جذور الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية قائم على فرض حد الخطأ اي انه لم يضع في اعتباره امكانية ارتباط قيمته(وجود ارتباط ذاتي) وهذا نقطة الضعف الاساسية في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فولر المركب(المعدل)، ويقوم اختبار ديكي فولر المركب علي ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتي تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فولرالبسيط، عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة مضمونة بإضافة متغيرات بفترات ابطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من امكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

2.اختبار فيلبس بيرون(1) :

(1) د.بسام يونس ابراهيم واخرون ،الاقتصاد القياسي ،الخرطوم دار عزة للنشر والتوزيع،ط2002م،ص22.

يقوم هذا الاختبار على ادخال معامل تصحيح الارتباط***(Phillips and Paron 1988)*** الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار يؤخذ من اختبار لرفض فرضية خطأ ووجود جذر الوحدة، حيث انه يختلف عن الارتباط الذاتي للبواقي في انه لا يحتوي على قيمة متباطئة للفروق، ويؤخذ في الاعتبار الفرق الاولي للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح الغير معلمي ***ADF*** ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه ***(Nonparametric correlated)*** خاطي للزمن اي انه الانسب الي توزيع بارومتر لحد الخطأ.

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام ديكي فولر وفيلبس بيرون عند مستوي معنوية 5% .

المتغيرات	نوع الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوي5%	احصائية الاختبار	مستوي المعنوية5%
GDP	***ADF***	***-2.9750***	***-4.5607***	مستقر عند مستواه
INF	***ADF***	***-2.9750***	***-3.7788***	مستقر عند الفرق الاول

POP	***PP***	***-2.9750***	***-5.7126***	مستقر عند الفرق الثاني
G	***PP***	***-2.9705***	***-5.3607***	مستقر عند الفرق الاول
EX	***ADF***	***-2.9798***	***-5.2649***	مستقر عند الفرق الثاني
CO	***ADF***	***-2.9750***	***-4.7356***	مستقر عند الفرق الاول
I	***ADF***	***-2.9705***	***-3.5385***	مستقر عند مستواه
IN	***ADF***	***-2.9705***	***3.6053***	مستقر عند مستواه
MS	***ADF***	***-2.9750***	***-6.4050***	مستقر عند الفرق الاول

جدول رقم(3) نتائج اختبار جزور الوحدة

المصدر :من اعداد الباحث من نتائج برنامج ***eviews*** ملحق رقم (2-10)

ويلاحظ ان قيمة ***Test statistic*** لاختبار ***(PP)***و ***(ADF)*** هي اكبر من القيمة الحرجة عن مستو ى معنوية 5% وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات،مما يعني استقرار المتغيرات عند الفرق الاول والثاني و في مستواها.

التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، بمعني وجود خواص المدي الطويل للسلاسل الزمنية، يمكن مطابقتها وهى تصاحب ***Assosiation*** بين سلسلتين او اكثر، فقد وجد(***Engle-graner1987)***) انه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل، ومن ثم فان علاقة الانحدار المقدر بينها لاتكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة.

وسيتم اختبارجوهانسون ***(Johnson and Juilles 1990)***

لامكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج علي اكثر من متغير مستقل.

جدول رقم (***4***) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية***LR***	القيمة الحرجة عند مستوي5%	فرضيات الاختبار
512.7445	***156.00***	***None ** ***
277.7927	***124.24***	***At most 1 ** ***

***At most 2 ** ***	***94.15***	***174.0797***
***At most 3 ** ***	***68.52***	***107.3863***
***At most 4 ** ***	***47.21***	***61.99496***
***At most 5 ** ***	***29.68***	***35.67078***
***At most 6 ** ***	***15.41***	***15.72502***
***At most 7 ** ***	***3.76***	***5.435586***

اعداد الباحث من نتائج برنامج ***eviews*** ملحق رقم (11)

من الجدول اعلاه يتضح من نتائج التقدير رفض فرض العدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوي معنوية5%، حيث ان القيمة المحسوبة لنسبة الامكان الاعظم (***LR***) تزيد عن القيمة الحرجة بمستوي دلالة معنوية 5%. ونخلص من التحليل بوجود خمسة متجهات للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة وتؤكد هذه النتيجة وجودعلاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، مما يعني إنها لاتبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً .

4-3-1 تقدير النموذج المقترح :

لقتم استخدام طريقة المربعات الصغر ىالعادية لتقدير نموذج اثر المتغيرات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمال في السودان وجاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

1- نتائج تقدير الصيغة الخطية :

جدول رقم(5) تقدير الدالة الخطية :

Variable	***Coefficient***	***Std error***	***T-statistic***	***Prob***
C	***-72588.78***	***38152.69***	***-1.902586***	***0.0709***

INF	***-119.3716***	***72.58346***	***-1.644611***	***0.1149***
CO	***-0.020042***	***0.001819***	***-11.01618***	***0.0000***
G	***0.010358***	***0.004580***	***2.261448***	***0.0345***
MS	***462.3777***	***55.77342***	***8.290289***	***0.0000***
I	***0.006012***	***0.000367***	***16.38016***	***0.0000***
POP	***3.187743***	***1.904763***	***1.673564***	***0.1090***
IN	***0.007314***	***0.002377***	***3.077326***	***0.0057***
EX	***-140.8633***	***61.67373***	***-2.284008***	***0.0329***

R-Squared	***Adjusted R-Squared***	***S.E of Regression***	***Prob (F) Statistic***	***D.W***
0.991806	***0.988685***	***5976.284***	***0.000000***	***1.888621***

المصدر: اعداد الباحث من نتائج برنامج ***EVIEWS*** ملحق رقم(***12***)

المعادلة المقدره للنموذج المقترح:

GDP = -72588.78-119.3716 *INF- 0.020042 * CO + 0.010358 * G + 462.3777 * MS+0.006012 * I+3.187743 * POP+ 0.007314 * IN-140.8633 * EX

2-3-4 تقييم النموذج :-

اولاً : تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي:

من خلال العمود الثاني (***coefficient***) ويحتوي على قيم المعالم المقدرة يتضح الاتي :

1. قيمة الثابت (***C***) تساوي (***-72588***) اشارة المقدرة الذاتية للناتج المحلي الاجمالي سالبة وهي تخالف النظرية الاقتصادية.
2. قيمة معامل التضخم (***INF***) تساوي(***119.3716***) اشارة سالبة وتعني وجود علاقة طرديةبين التضخم و الناتج المحلي الاجمالي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.
3. قيمة معامل الاستهلاك الخاص (***CO***) تساوي (***0.010358***) اشارة موجبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين الاستهلاك الخاصو الناتج المحلي الاجمالي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.
4. قيمة معامل الانفاق الحكومي (***G***) تساوي (***0.010358***)اشارة موجبة وتعني بوجود علاقة عكسية بينالانفاق الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي و هي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.
5. قيمة معامل عرض النقود (***MS***) تساوي (***0.006012***) اشارة موجبة وتعني وبوجود علاقة عكسية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية.

6. قيمة معامل الاستثمار (***I***) تساوي (***3.187743***) الاشارة موجبة وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية.

7. قيمة معامل حجم السكان الاجمالي (***POP***) تساوي (***3.187743***) اشارة موجبة وتعني بوجود علاقة عكسيةبين حجم السكان الاجمالي و الناتج المحلي الاجمالي وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية.

8. قيمة معامل الدخل المتاح (***IN***) تساوي (***0.007314***)اشارة موجبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين الدخل المتاحو الناتج المحلي الاجمالي و هي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

9. قيمة معامل سعر الصرف (***EX***) تساوي (***140.8633***) اشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الناتج المحلي الاجمالي و هي تخالف النظرية الاقتصادية.

ثانياً :التقدير وفقاً للمعيار الاحصائي :

اختبار جودة التوفيق:

معامل التحديد المعدل (***Adjusted R- squared***) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي(0.98) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة98 **%** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والباقي عبارة عن2%عبارة عن اثر المتغيرات الاخري الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج .

اختبار ***F :***

يستخدم هذا الاختبار لمعنوية الانحدار ككل ويسمي بانحدار التوثيق الكلي وقد ثبتت عدم معنوية الدالة ككل من خلال قيمة ***F***اذ نجد ان مستو ى الدلالة لقيمة (***0.000000***)=***F*** وهي قيمة اقل من (***0.05***) وهذه دلالة على معنويه النموذج الكلى اي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثا :تقييم نتائج التحليل وفقا للمعيار القياسي :

الارتباط الذاتي :

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة الاختبار لديربن واتسون من الجدول (***1.88***) وتشير هذه القيمة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لان القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية (***D.W=2***).

اختلاف التباين:

من خلال اختبار بارك لإكتشاف مشكلة اختلاف التباين نجد ان في معادلة البواقي اتضح عدم معنوية معالم المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود مشكلة اختلاف التباين معني ذلك اننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (اي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التجانس). ملحق رقم (***13***).

الارتباط الخطي:

قد تم اكتشاف مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات من خلال مصفوفة الارتباطات ونلاحظ من نتائج التحليل ان هناك درجة قصوي من الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة. ملحق رقم (***14***).

لذلك سوف نقوم باستخدام النموذج التجريبي للوصول الى نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق اهداف الاقتصاد القياسي ومعالجة مشكلة التداخل الخطي .

مناقشة الفرضيات:

1. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وحجم الناتج المحلي الاجمالي في السودان.

قيمة معامل التضخم (***inf***) تساوي (***119.3716-***) إشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين التضخم و الناتج المحلي الاجمالي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وقيمة ***prob*** (***0.0709***) وهي قيمة اقل من القيمة الاحتمالية (0.10) وعليه يصبح معامل التضخم معنوي ويعنيذلك إحصائياً انه توجد علاقة سببية بينالتضخم و الناتج المحلي الاجمالي.

2.توجد علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي :

قيمه معامل عرض النقود (***ms***) تساوى = (***462.3777***) الاشاره موجبه وتعنى وجود علاقه طرديه بين معدل عرض النقود و الناتج المحلي الإجمالي وهى تتفق مع النظريه الاقتصاديه وقيمه ***PRO*** = (0.000) وهى قيمه اقل من القيمه الاحتماليه عند مستوى معنويه 5% وعليه يصبح معامل معدل عرض النقود معنوى ويعنى ذالك احصائيا وجود علاقه سببيه بين معدل عرض النقود وحجم الناتج المحلي الإجمالي .

3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي:

قيمه معامل الاستهلاك الخاص(***CO***) تساوى (***-0.020042***-) اشاره سالبه وتعنى وجود علاقه عكسيه بين الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي وهذا يخالف النظريه الاقتصاديه. وقيمه ***PRO*** = (***0.000***) وهى قيمه اقل من القيمه الاحتماليه (0.05) وعليه يصبح معامل الاسهلاك الخاص معنوي ويعنى ذالك احصائيا وجود علاقه سببيه بين الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

4. توجد علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين حجم السكان والناتج المحلي:

قيمه معامل حجم السكان تساوى (***3.187743***) اشاره موجبه وتعنى وجود علاقه طرديه بين حجم السكان والناتج المحلى الاجمالي وهى تتفق مع النظريه الاقتصاديه.

وقيمه ***PRO*** = (***0.10***) وهى قيمه اقل من القيمه الاحتماليه عند مستوى معنويه ***10***% وعليه يصبح معامل حجم السكان معنوى ويعنى ذالك احصائيا وجود علاقه سببيه بين حجم السكان والناتج المحلى الاجمالى .

5. توجد علاقة إيجابية ذات دلاله إحصائية بين الدخل المتاح والناتج المحلي الاجمالي:

قيمه معامل الدخل المتاح (***in***) (***0.007314***) الاشاره موجبة وتعنى وجود علاقه طردية بين الدخل المتاح والناتج المحلي الاجمالي وهذا تتفق مع النظريه الاقتصاديه.

وقيمه (***pro***) = (***0.005***) وهى قيمه اقل من مستوى المعنويه 5% وعليه يصبح معامل الدخل المتاح معنوى ويعنى ذالك احصائيا وجود علاقه سببيه بين الدخل المتاح والناتج المحلي الاجمالي.

6. توجد علاقة إيجابية ذات دلاله إحصائية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي:

قيمه معامل الانفاق الحكومي (***G***) (***0.010358***) الاشاره موجبة وتعنى وجود علاقه طردية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع النظريه الاقتصاديه.

وقيمه (***pro***) = (***0.0***34) وهى قيمه اقل من مستوى المعنويه 5% وعليه يصبح معامل الانفاق الحكومي معنوى ويعنى ذالك احصائيا وجود علاقه سببيه بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي.

7. توجد علاقة إيجابية ذات دلاله إحصائية بين حجم الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي:

قيمه معامل حجم الاستثمار (***I***) (***0.006012***) الاشاره موجبة وتعنى وجود علاقه طردية بين حجم الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع النظريه الاقتصاديه.

وقيمه (***pro***) = (***0.0***00) وهى قيمه اقل من مستوى المعنويه 5% وعليه يصبح معامل الاستثمار معنوى ويعنى ذالك احصائيا وجود علاقه سببيه بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي.

8. توجد علاقة إيجابية ذات دلاله إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي:

قيمه معامل سعر الصرف (***EX***) (***-140.8633***) الاشاره سالبة وتعنى وجود علاقه عكسية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي وهذا يخالف منطوق النظريه الاقتصاديه.

وقيمه (***pro***) = (32***0.0***) وهى قيمه اقل من مستوى المعنويه 5% وعليه يصبح معامل سعر الصرف معنوى ويعنى ذالك احصائيا وجود علاقه سببيه بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي.

تقديروتقييم النموذج المصحح:

جدول رقم (***6***) نتائج تقدير النموذج المصحح

Variable	***Coefficient***	***Std error***	***T-stastistic***	***Prob***
C	***9.240451***	***0.991267***	***9.321861***	***0.0000***
I	***1.47E-07***	***1.71E-08***	***8.623688***	***0.0000***
MS	***0.014242***	***0.002994***	***4.757007***	***0.0001***

IN	***1.73E-07***	***7.55E-08***	***2.291408***	***0.0314***
CO	***4.85E-07***	***1.32E-07***	***-3.675278***	***0.0013***
AR(1)	***0.843670***	***0.094803***	***8.899146***	***0.0000***

R-squar	***Adjusted R-squar***	***S.E of regression***	***Prob(f) statistic***	***D.W***
0.949293	***0.938270***	***0.402160***	***0.000000***	***1.518900***

المعادلة المقدرة:

GDP=9.240451+1.47E-07*I+0.014242*MS+1.73E-07*IN_4.85E-07

اولاً : تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي:

1. قيمة الثابت (***C***) تساوي (***9.240451***) إشارة المقدرة الذاتية للناتج المحلي الاجمالي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.
2. قيمة معامل الاستثمار (***I***) تساوي (***1.47E-07***) إشارة موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وتعني وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي.
3. قيمة معامل عرض النقود (***MS***) تساوي (***0.014242***) إشارة موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، وتعني وجود علاقة طردية بين معدل عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي.
4. قيمة معامل الدخل المتاح (***IN***) تساوي (***1.73E-07***) إشارة موجبة و هي مطابقة للنظرية الاقتصادية، وتعني وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والناتج المحلي الاجمالي.
5. قيمة معامل الاستهلاك الخاص (***CO***) تساوي (***-4.85E-07***) إشارة موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، وتعني وجود علاقة طردية بين الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً : تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الاحصائي :

نجد ان القيم الاحتمالية لحجم الاستثمار وعرض النقود والدخل المتاح والاستهلاك الخاص ومعامل التصحيح اقل من (***0.05***) مما يعني ان المعالم المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية, وتوجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار وعرض النقود والدخل المتاح والاستهلاك الخاص) والمتغير الناتج المحلي الاجمالي.

اختبار جودة التوفيق:

Adjusted R – Square = (0.93) تعني ان المتغيرات المستقلة (الاستثمار وعرض النقود والدخل المتاح والاستهلاك الخاص) تحدث تغيرات في المتغير التابع معدل الناتج المحلي الاجمالي بنسبه ***93%*** والباقي ***7%*** عبارة عن اثر المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

اختبار ***F***:

قد ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة ***F*** اذ نجد ان مستوي الدلالة لقيمة ***F(0.0000)*** وهي اقل من (***0.05***) وهذه دلالة علي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثاً : تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسي:

الارتباط الذاتي :-

من خلال قيمة ديربن واتسون التي تساوي 1.51 وهي تقترب من 2 وتعني ان النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

اختلاف التباين :-

من خلال اجراء اختبار آرش لاختلاف التباين اتضح عدم معنويه المعالم للمتغيرات المستقله وهذا يعنى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين. ملحق رقم (***15***)

الارتباط الخطي :-

من خلال مصفوفه الارتباطات اتضح الاتى :

لاتوجد مشكلة الارتباط الخطي اي ان النموذج لايعاني من مشكلة ارتباط خطي.

ملحق رقم (***16***)

والنموذج التالي هو المصحح:-

GDP= 9.240451+ 1.47E-07*I+0.014242*MS+1.73E-07*IN+4.85E-07*CO+8.4367*AR(1)

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج :

من خلال الدراسة القياسية لمشكلة الذ ي في السودان خلال الفترة من 1982-2011م تبين لنا ما يلي:

1. تتأثر حجم الناتج المحلي الاجمالي في السودان بشكل كبير بالاستثمار ومعدل عرض النقود والدخل المتاح والاستهلاك الخاص وهذا خلال فترة الدراسة ، اي ان بعد تقدير النموذج واجتياز النموذج المصحح للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي، تبين

ان هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستغلة (معدل عرض النقود والدخل المتاح والاستهلاك الخاص) والمتغير التابع الناتج المحلي الاجمال في السودان.

2.يعزى عدم ظهور متغير الانفاق الحكومي في النموذج المصحح، الى عدم تأثر الناتج المحلي الاجمالي بهذا المتغير المفسر من جهة و عدم دقة الاحصائيات من جهة اخري.

3. كذلك يعزى عدم ظهور متغير معدل التضخم في النموذج المصحح لعدم دقة الاحصائيات المتحصل عليها خلال فترة الدراسة.

4. بينما يعزى عدم ظهور متغير حجم السكان في النموذج المصحح، الى عدم تأثر الناتج المحلي الاجمالي بهذا المتغير المفسر من جهة وعدم دقة الاحصائيات من جهة اخري.

5ايضاً يعزى عدم ظهور متغير سعر الصرف في النموذج المصحح لعدم دقة الاحصائيات المتحصل عليها خلال فترة الدراسة.

5. توصلت الدراسه بان افضل نموذج لمعادله الناتج المحلي الاجمالي فى السودان هو النموذج الخطى المتعدد الشبه لوغرثيمية .

5-2 التوصيات :

على ضوء ما سبق من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. توفير البيانات الدقيقة التي ستمكن المخطط الأقتصادي والمشرع القانوني من التعامل مع الحقائق المتعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بأضافة إلى إستثمارها في جانب البحث العلمي من جانب، والمهتمين من خارج الدولة لتقديم رؤية واضحة للإستثمار داخلها من جانب آخر. والاعتماد على مصدر واحد للبيانات فيما يخص هدف جذب الاستثمار.

2. العمل على زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي، عبر الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات والزراعة والصناعة التي تتوفر للحكومة القدرة علي تشجيعها.

3. استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الانشطة الاقتصادية.

4. ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية لكل من حجم الاستثمار، معدل عرض النقود، الاستهلاك الخاص، الدخل المتاح. التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي حجم الناتج المحلي الاجمالي، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حدة تدهور الناتج المحلي الاجمالي.

5. العمل على علاقات خارجيه وتوقيع اتفاقيات إقتصاديه لرفع العقوبات الاقتصاديه من السودان حتى تسهل له عمليه الانفتاح على العالم الخارجى .

أفاق البحث:

بعد إنتها هذه الدراسة يرى الباحث أن تفتح الأفاق الدراسية التالية:

1/ دراسة مقارنة بين السياسة إقتصادية المتبعة في السودان ومحيطه الأقليمي.

2/دراسة العلاقة بين سعر الصرف والإستقرار الإقتصادي في السودان.

5-3 المصادر والمراجع :

5-3-1 المصادر:

القرآن الكريم

5-3-2 المراجع:

(1) صالح خصاونة وآخرون (2008م)، مبادي الاقتصاد، جامعة القدس المفتوحة، الخرطوم ط2 .

(2) جميس جوارتيني وريجارد واسترون(2006م)، ترجمة عبد الفتاح وعبد المنعم محمد، الاقتصاد العام والخاص، دار المريخ، الرياض.

(3) مايكل أبدجمان (1988م)، تعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، الرياض، دار المريخ.

(4) سيد الهواري (1982م) ، الاستثمار الموضوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية، الجزء السادس، طبعة الاولى، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية.

(5) خالد عبدالرحمن المشعل (2001م) ، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد، جامعة الامام محمد، الرياض.

(6) ابراهيم علي واخرون(2011م)، مبادي المالية العامة، دار وائل، عمان.

(7) سعد عبدالعزيز عثمان(2003م)، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية-الاسكندرية.

(8) اسامة محمد باحنشل (2001 م) ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية .

(9) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى(2001-2011م)،منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الثاني.

(10) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى(1970-2001م)، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الاول.

(11) عبدالوهاب دوكة ومحمد ميرغني(1999م)، مقومات ومعوقات الصناعية في السودان، دار البيضاء للنشر والطباعة .

(12) الهادي محمد احمد ادم (2009م)،رسالة ماجستير تكميلي غير منشو، (اختلاف التباين الناتج المحلي الاجمالي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

(13) عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية (1995م)، طرق قياس العلاقات الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، الطبعة الاولى.

(14) علاء عواد (1998م)، القياس الاقتصادي، الدوحة،، الطبعة الثانية.

(15) مجيد علي حسين وعفاف عبدالجبار (1996م)، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية .

(16) بسام يونس،عمار الامين(2002م)، عادل موسي يونس، دارعزة للنشر والتوزيع،السودان، الخرطوم، الطبعة الاولى .

(17) طارق محمد الرشيد(2005م)، سامية حسن محمود، المرشد في الاقتصاد القياسي.

(18) والتر فندل، ترجمة عبدالرضي حامد عزام (1992م)، السلاسل الزمنية الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس-جنكيز، الرياض .

(19) الجهاز المركزي للاحصاء السودان والبنك السودان المركزي و وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

المـــلاحق